منظمة
العمل
الدولية

دراسة تحليل السوق وإستراتيجية التسويق في قطاع إنتاج الزيتون في إربد

٢٠١٤

الملخص التنفيذي

يعد إنتاج الزيتون من أهم أنشطة الأعمال الزراعية في محافظة إربد وتمثل ٣٢% من الناتج الإجمالي للزيتون في الأردن. وقد شهد هذا القطاع تطورات كبيرة خلال العقدين الماضيين، وقد ترتب على هذا توسع في الإنتاج في السنوات الأخيرة. ويعد الأردن حاليا ثاني أكبر مصدر للزيتون في العالم، كما يعد ثامن أكبر مصدر لزيت الزيتون على مستوى العالم، ويستورد كميات قليلة من هذه السلع مقارنة بالصادرات.

ويقدم تحليل السوق في هذا التقرير سلسلة من الإحصاءات والمؤشرات التي تظهر الإمكانيات المتوفرة لتحقيق مزيد من النمو في هذا القطاع، إذ تتوفر العديد من الفرص التي يمكن استغلالها في الوقت الذي يشهد فيه الطلب ازديادًا ملحوظًا.

إلا أنه وبالرغم من نقاط القوة المتعددة في جانب التسويق، والتي تتعلق بشكل أساسي بالقرب الجغرافي من الأسواق الإقليمية المهمة، والإمكانات التجارية للأنواع التي يتم إنتاجها، ووجود معاصر زيت الزيتون الحديثة، إلا أن القطاع يعاني من عدد من نقاط الضعف الداخلية وما يزال معرضا لعدد من التحديات الخارجية كذلك.

إن نقاط الضعف الداخلية الأساسية تتعلق بالتشظي الحاصل في قاعدة إنتاج الزيتون، وضعف معرفة المزارعين العملية ونقص الوعي لديهم فيما يتعلق بتوجهات السوق والسمات المتعلقة بالطلب، بالإضافة إلى التغليف غير المناسب، وعدم الإشارة إلى إربد على أنها مكان إنتاج هذا الزيتون، عدا عن الأداء التسويقي الضعيف، وغياب الترويج وصناعة العلامة التجارية، ونقص التنسيق بين المزارعين والمعاصر الأمر الذي يتسبب بالكثير من التأخير في الوصول إلى المعاصر، مما يؤدي أحيانًا إلى تراجع جودة المنتج. أما التحديات الخارجية فمرتبطة بتغير الظروف المناخية التي تسببت بهطول غير متوقع للأمطار في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى المنافسة الموجودة في الأسواق وأمور أخرى تتعلق بمستوى ثقة المستهلك المحلي بالمنتج.

وهنالك عدد من التوصيات من بينها: تأسيس جمعية للمزارعين في إربد من أجل تحقيق اقتصاديات السعة من خلال شراء المستلزمات بشكل جماعي، وتعزيز التنسيق بين أعضاء الجمعية وأصحاب المعاصر. ويكمن لهذه الجمعية كذلك أن تقدم عددًا من الخدمات المهمة للأعضاء، مثل خدمات ما بعد جني المحصول، بالإضافة إلى دعم الأعمال الصغيرة التي تقدم منتجات ثانوية متعلقة بالزيتون. كما يقترح التقرير كذلك أن تكون هنالك معاصر متنقلة، من خلال اقتراح إنشاء شركة معنية بتقديم

خدمات المعصرة المتنقلة في مزارع الزيتون في إربد. ويمكن أن تشرف المرأة على مشروع من هذا القبيل أو أصحاب المزارع الصغيرة. وهنالك توصيات أخرى في التقرير في جوانب تتعلق ببناء القدرات للعاملين في مجال التخطيط الزراعي وحراثة الأرض واستخدام الأراضي الوعرة، وأساليب تجميع ماء الأمطار، واستخدام السماد والمبيدات الحشرية، والعمليات التالية لجني المحصول. كما تشمل التوصيات قضايا أخرى تتعلق بالتسويق وصنع العلامة التجارية وعمليات التواصل من أجل التسويق وتغليف المنتجات.

مقدمة

معلومات عامة

تشير تقارير سلسلة القيمة الصادرة عن منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بقطاع الزيتون في إربد إلى نقاط الضعف الموجودة في مراحل مختلفة في سلسلة القيمة في هذا القطاع. وتتعلق بعض نقاط الضعف الأساسية بالممارسات التسويقية ولاسيّما الترويج وجودة المنتج والتغليف والتوزيع وغيرها من السلبيات المتعلقة بالتسويق والعمليات. ويخلص تقرير تقييم سلسلة القيمة إلى ضرورة أن تكون هنالك دراسة للسوق لتنظر في ديناميكيات العرض والطلب في هذا القطاع، وتحديات وفرص التسويق، بالإضافة إلى تحديد الفرص الاقتصادية للأطراف المختلفة في قنوات التسويق المختلفة بالإضافة إلى المجتمع المحلي في هذا القطاع، مع تركيز خاص على النساء وصغار المنتجين.

الأهداف

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحديد الفرص الاقتصادية في قطاع الزيتون في إربد والتي يمكن أن تمنح المجال للمرأة وأصحاب المشاريع بالإضافة إلى المنتجين محدودي الإنتاج. كما تهدف الدراسة إلى تحديد ووصف قسم (أقسام) السوق بالإضافة إلى وضع إستراتيجية مناسبة للتسويق من شأنها أن تحقق المزيد من المشاركة الفعالة من قبل المجتمع المحلي.

ومن أجل تحقيق الأهداف سابقة الذكر، لا بد من ذكر الأهداف المحددة لهذه الدراسة كما هو موضح في الأحكام المرجعية:

١. بيان الوضع الحالي فيما يتعلق بمدى توفر المواد والمهارات المحلية والبنية التحتية الخاصة بالمعالجة والتواصل وقنوات التسويق والتقنيات الملائمة ضمن جوانب المشروع المستهدفة.

٢. تقييم مستوى الطلب المحلي والإقليمي والوطني للمنتجات التي يمكن إنتاجها في عمليات صغيرة أو صغرى من قبل النساء التي يلتقين الدعم من المشروع على شكل منتجين أفراد أو شركات صغيرة أو صغرى حسب تعريف المشروع، وسواء كان الإنتاج والتسويق قائماً على الشركة الواحدة، أو كان معتمدًا على شبكة من الشركات الأخرى، خاصة إن كان الأمر متعلقاً بالشراء أو التسويق المشترك.

٣. تحديد المنتجين أصحاب القدرات الأكبر في القطاع الفرعي لإنتاج الزيتون في إربد، مع التركيز على الأنشطة ذات القيمة المضافة، مثل إنتاج الطعام، المعالجة والبيع والبساتين والزراعة العضوية.

٤. تحديد فرص التسويق المحتملة، ولاسيما توجهات التجارة السائدة، والإجراءات والأنظمة، وخاصة في المجتمعات المستوردة، وفي البلد نفسه كذلك، وعند التصدير لدول خارجية (مثل أوروبا) إن كان هذا ينطبق على خطوط الإنتاج الموجودة.

المنهجية

يعتمد التقرير على البحث العلمي المكتبي بالإضافة إلى البحوث الميدانية وتحليل بيانات كمية أساسية تم الحصول عليها من خلال المقابلات مع عدد من المزارعين ومنتجي الزيتون في إربد.

أما البيانات الثانوية في هذا التقرير فقد تم الحصول عليها من تقارير وقواعد بيانات نشرت من قبل دائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الزراعة، والبنك المركزي الأردني، وتقرير منظمة العمل الدولية حول تقييم سلسلة القيمة لإنتاج الزيتون في إربد، وجمعية مصدري ومنتجي الخضار والفواكه (JEPA)، وغيرها من التقارير والإحصاءات التي تم الحصول عليها من مصادر رسمية.

ويظهر الجدول التالي العمليات المنهجية الأساسية ومخرجات عمليات البحث والتحليل المكتبية القائمة على مصادر البيانات الثانوية:

نطاق عمليات البحث والتحليل المكتبية القائمة على مصادر البيانات الثانوية	
المنهجية	جوانب التركيز
مراجعة تقرير تقييم سلسلة القيمة الصادر سابقاً عن منظمة العمل الدولية	• بيان التحديات التي تواجه القطاع ونقاط الضعف في قطاعات سلسلة القيمة بالإضافة إلى وضع المجتمع المحلي والتحديات التي يفرضها اللاجئون والتي ربما قد تم تحديدها مسبقاً. كما أن الفريق الاستشاري قد قام بهذه المهمة من أجل التأكد من أن هذه الدراسة وإستراتيجية السوق متسقة ومتزامنة مع التوجهات والأهداف العامة لجهود منظمة العمل الدولية في الجوانب المعنية.
• أداء مراجعة مكتبية تحليلية للبحوث والوثائق المتوفرة والتي قد تشتمل بيانات ومعلومات حول القطاع. وتشتمل هذه على بيانات إحصائية	• تحليل أنماط العرض والطلب في الآونة الأخيرة في السوق من جوانب تتعلق بحجم السوق وتوجهات الإنتاج وأنماط التجارة وعمليات الاستيراد/التصدير.

وتقارير من المصادر التالية: دائرة الإحصاءات العامة، وزارة الزراعة، جمعية مصدري ومنتجي الفواكه والخضار، وأسواق الجملة المركزية وغيرها من المصادر.	
• مراجعة جميع البيانات الإحصائية والتقارير التي تم الحصول عليها من مصادر رسمية للبيانات بخصوص العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي قد يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر على المجتمعات المحلية في كل واحدة من المناطق المحمية.	• تحديد التوجهات والسمات للعوامل الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي يتواجد فيها المجتمعات المحلية المستهدفة.

ويظهر الجدول الآتي كذلك العمليات المنهجية الأساسية ومخرجات عمليات البحث والتحليل المكتبية حول مصادر البيانات الأساسية:

نطاق عمليات البحث والتحليل المكتبي بالاعتماد على مصادر البيانات الاولية	
المنهجية	جوانب التركيز
مقابلات منهجية مع الأطراف الآتية: • مجموعة من المزارعين والمنتجين وتجار الجملة وتجار الزيتون في إربد، تم اختيارهم بشكل عشوائي، مع تركيز على المرأة وأصحاب الشركات الصغيرة والصغرى. • المسؤولون في أسواق الخضار والفواكه المركزية في كل من عمان وإربد.	• بيان التحديات ونقاط الضعف ضمن سلسلة القيمة في القطاع. • التحقق من توجهات العرض والطلب في السوق • التحقق من القضايا المتعلقة بظروف العوامل • تحديد وعرض المقترحات الخاصة بالقيمة المضافة للمنتج/الخدمة • التحقق من الأسعار وهيكلية التسعير • تحديد توجهات المستهلكين واختياراتهم وأنماط سلوكهم • تحديد احتياجات وتوقعات المجتمع المحلي.

• مدير الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضروات والفواكه (JEPA) • خبراء مختصون في تجارة الزيتون والطماطم في الأردن • مجموعة عشوائية من المستهلكين (تجار صغار ومستهلكون للمنتجات) • زيارات ميدانية للسوق المركزي في إربد بالإضافة إلى الأعمال التجارية الزراعية فيها من أجل تسجيل ملاحظات ميدانية شخصية.	• تقييم المصادر والقدرات.

وقد استخدم الفريق الاستشاري خلال تقييم عمليات التسويق في القطاع نموذج المزيج التسويقي (4Ps) كما تم استخدام النموذج ذاته عند وضع التوصيات الخاصة بإستراتيجية التسويق في القطاع. أما عملية التحليل وبيان مخرجات البحث الأساسية فقد تمت وفق نموذج تحليل "سووت" : نقاط الضعف، نقاط القوة، والفرص، والتهديدات (SWOT). بينما اعتمد الفريق الاستشاري في عملية تحديد فرص الأعمال ومشاريع القيمة المضافة في القطاع على عمليات البحث المكتبي (حول حالات مماثلة) والبحث الميداني (مقابلات مع المزارعين). كما عقد الفريق الاستشاري جلسات عصف ذهني داخلية واعتمد على الخبرات الفردية للخبراء حول التوصيات الأكثر أهمية في هذا الموضوع.

التحديات وقضايا تتعلق بالبيانات

هنالك بعض التحديات والقضايا المتعلقة بالبيانات والتي واجهت الفريق الاستشاري أثناء قيامه بدراسته. وفيما يلي بيان لبعضها:

- النقص العام في البيانات الرسمية حول توجهات الاستهلاك المحلي وسلوك المستهلك، مما اضطر الفريق الاستشاري إلى الاعتماد على البيانات النوعية التي تم جمعها خلال عملية البحث الميداني بالإضافة إلى حسابات منطقية بناء على البيانات الخاصة بالإنتاج

والتصدير والاستيراد، وذلك من أجل التوصل إلى تقديرات ذات دلالة على الطلب والاستهلاك.

- نقص الأرقام الرسمية المتعلقة بأحجام المبيعات وأسعار المنتجات المختلفة، إذ ليس هنالك تمييز واضح بين الأنواع المختلفة للمنتجات.
- نقص البيانات المتعلقة بأنشطة اقتصادية محددة للاجئين وغيرهم من العاملين في القطاع المستهدف ضمن المناطق المعنية بالدراسة.

هيكلية التقرير

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أقسام أساسية. يقدم القسم الأول بيانات عامة عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الأردن وبعض المعلومات المتعلقة بمحافظة إربد على وجه التحديد، ويتبع ذلك عرض للوضع العام للاجئين السوريين وأثره على القطاع الزراعي بشكل عام وعلى إنتاج الزيتون في محافظة إربد بشكل خاص. أما القسم الثاني فيقدم تحليلا للسوق بالإضافة إلى سلسلة القيمة من ناحية تسويقية في قطاع الزيتون في إربد. ويتناول التحليل بشكل معمق توجهات الطلب والعرض في هذا القطاع ومؤشراته. ويقدم القسم الثالث قائمة بالنتائج الأساسية في سياق تحليل سووت، بينما يقدم القسم الرابع توصيات من أجل تعزيز عملية التسويق في القطاع كما يقدم وصفاً لأفكار أعمال مقترحة ومشاريع لإضافة القيمة، مع تركيز خاص على المرأة وذوي الإنتاج المحدود.

عرض عام

الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الأردن

هنالك ثلاث سمات أساسية للاقتصاد في الأردن، وهي: شح الموارد الطبيعية والحجم الصغير للاقتصاد والمعدلات المرتفعة للبطالة. إذ يبلغ معدل البطالة في الأردن ١٢،٦% (حسب إحصاءات ٢٠١٣[١]) وهي تمثل معضلة أساسية للتنمية، خاصة أن نسبة البطالة غير الرسمية تصل إلى ٢٥%. تعدّ الأردن دولةً غنية بعنصر الشباب وترتفع فيها معدلات الخصوبة، وهذا يعني أن عدد السكان ينمو بوتيرة أسرع من الاقتصاد. كما أن معدلات الفقر والديون الخارجية تشكل تحديات أساسية للدولة. نسبة الأراضي القابلة للزراعة في الأردن تقل عن ٥%، كما أن حجم إنتاج المزارع محدود بمحدودية مساحتها، والطرق غير الفعالة في حراثة الأرض، بالإضافة إلى الشح في مصادر الريّ. المحاصيل الأساسية في الأردن هي الحمضيات وغيرها من الفواكه وأنواع التوت، بالإضافة إلى الطماطم والخيار والحبوب والعدس والزيتون. الكثير من الأردنيين يعتمدون على تربية الماشية والدواجن.

وبالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة على الصعيد الوطني لتحقيق استقرار اقتصادي، إلا أنّ الأردن لا يزال يواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية. ففي العام ٢٠١٣ كانت نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٧،٧٥ بالمئة. وقد حاولت الحكومة في السنتين أو السنوات الثلاث الماضية أن تتعامل مع التحديات الاقتصادية من خلال زيادة بعض الضرائب ورفع الدعم جزئياً عن أسعار المحروقات والكهرباء كما حاولت أن تتوسع في القاعدة الضريبية في الدولة وأن تزيد من الكفاءة في عمليات تحصيلها.

وقد أظهر الاقتصاد الأردني بالفعل بعض التحسن والتعافي في العام ٢٠١٠ عقب الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم في العام ٢٠٠٨. إلا أنّ هذا التعافي الطفيف لم يستمر طويلاً، إذ استاء الوضع الاقتصادي مجدداً في خضم الأزمة السورية التي اندلعت في العام ٢٠١١. لقد أضاف تدفق اللاجئين السوريين على الأردن أعباء كبيرة على الاقتصاد الأردني، الذي يعاني أصلًا من ارتفاع كبير في نسب الفقر والبطالة، عدا عن التحديات الكبيرة في قطاع البنية التحتية. ويظهر الجدول الآتي المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية في الأردن:

[١] دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١٣

الجدول ١: بعض المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية في الأردن

المؤشر	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الحالية (مليون دينار أردني)	16,912.2	18,762.0	20,476.6	21,965.5		
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الثابتة (مليون دينار أردني)	9,759.9	9,985.5	10,243.8	10,243.8		
نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الحالية (%)	8.5	10.9	9.1	7.3		
نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الثابتة (%)	5.5	2.3	2.6	2.7		
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.7	11.4	13.1	16.5	19.2	21.4
إجمالي الدين العام (مليار دينار أردني)	57	61	65	78	87.75	85
نسبة البطالة (%)	12.9	12.5	12.9	12.2	12.6	NA
عدد السكان (٠٠٠)				6,338*		
نسبة الزيادة في السكان (%)				2.2		
معدل أفراد الأسرة (شخص)				5.4		
معدل النشاط الاقتصادي الخام				24.6		
الرجال				39.3		
النساء				9.2		
معدل النشاط الاقتصادي المنقح (%)				38.0		
الرجال				61.3		
النساء				14.1		
معدل التضخم (%)				4.8		

المصدر: البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة

بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع الأردني وارتفاع نسبة الخصوبة مقارنة بفرص العمل الموجودة، فإن مشكلة البطالة في الأردن قد ارتبطت كذلك بعدم وجود توافق بين معدلات العرض

والطلب في السوق. تشكل الفئات النشطة اقتصادياً بين السكان في الأردن ٣٨% فقط من مجموع السكان، وهذه من أدنى نسب المشاركة الاقتصادية في العالم، كما أن معدلات البطالة بين الإناث هي أعلى بكثير من معدلات البطالة بين الذكور، وهي من بين الأعلى على مستوى المنطقة.

ويسيطر على القطاع الخاص في الأردن الشركات المتوسطة والصغيرة والصغرى والتي تشكل ٩٨% من الشركات الأردنية ويعمل فيها ٧٧% من القوى العاملة. ويمتاز القطاع الخاص باهتمامه بمجال الخدمات ويعتمد على عمالة ذات مستوى متدنّ من المهارة. ومن الأسباب الأخرى التي تساهم في زيادة معدل البطالة غياب أو ضعف التعليم المهني، نقص التدريب أثناء العمل من قبل أصحاب العمل، وضعف التنسيق بين التعليم واحتياجات السوق. كما يشكل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي العام في الأردن. وبالرغم من غياب الإحصاءات الرسمية، إلا أن العديد من الأبحاث والدراسات تشير إلى أن القطاع غير الرسمي من الاقتصاد يشكل بين ٤٠ و ٤٥ بالمئة من حجم الاقتصاد في الأردن.

هنالك تفاوت مناطقي كبير في العديد من المؤشرات الاقتصادية في الأردن، إذ تتراوح نسب البطالة بين (١٠،٣%) في الوسط، و (١٥،٦%) في الشمال، و (١٨،٠%) في الجنوب[٢]، ويعود هذا بشكل أساسي إلى التباين الحاصل في أماكن عمل الناس وأماكن سكنهم، بالإضافة إلى الرأي الذي يشير إلى غياب الاهتمام بالشركات في المناطق غير الحضرية مع أنها تمثل عصب الحياة وتخلق فرص العمل للعديد من الفقراء في المناطق الريفية.

وترتفع معدلات الفقر في الأردن، إذ ارتفعت من ١٣،٣% في العام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٤،٤% في العام ٢٠١٠[٣]، وهذا يظهر أن حالة الفقر قد ساءت . وهنالك ٢٧ جيبا من جيوب الفقر في الأردن، اثنان منها فقط في محافظة إربد.

عرض عام عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في محافظة إربد

تبعد مدينة إربد ٨٥ كم عن شمال العاصمة عمّان، وهي ثالث أكبر مدينة في الأردن سكاناً (بعد عمّان والزرقاء)، وتعد مدينة إربد من بين أعلى المدن الأردنية كثافة سكانية. وتقع المحافظة شمال غربي المملكة الأردنية الهاشمية، وتحيط بها أراض زراعية خصبة من الشمال والجنوب والشرق والغرب، كما توجد فيها العديد من ينابيع الماء والعيون، بالإضافة إلى أودية خصيبة وظروف مناخية ملائمة للنشاط الزراعي، ولهذا عرفت هذه المدينة دوماً بجودة الزيتون وزيت الزيتون فيها.

[٢] دائرة الإحصاءات العامة

[3] دائرة الإحصاءات العامة- أحدث البيانات المتعلقة بمعدل الفقر

تبلغ مساحة إربد ١٥٧١،٨ كم^{٢} وتشكل ١،٨% من مساحة الأردن. وتعد إربد بفضل موقعها الجغرافي المميز وقرب حدودها مع إسرائيل وسوريا والمناطق الفلسطينية أحد أهم المواقع التجارية للأردن، كما تعد مركزاً للنقل البريّ بين عمان وسوريا إلى الشما ل والمفرق إلى الشرق.

وقد بلغ مجموع عدد السكان في محافظة إربد ١،١٣٧ مليون نسمة، بما نسبته ١٧،٨% من مجموع عدد السكان في الأردن. وتشكل نسبة الذكور ٥١،٢% من مجموع السكان في المحافظة، بينما تشكل الإناث النسبة المتبقية وهي ٤٨،٨%. ويسكن ١٧،١% من سكان المحافظة في القرى وعلى أطراف مدينة إربد.

الجدول ٢: المؤشرات الديمغرافية الأساسية في محافظة إربد

المنطقة	السكان	معدل الإعالة	المساحة (كم٢)	الكثافة السكانية	السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة	السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٤	السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥
القصبة	460,090	66.3	235.8	1951.4	36.5	60.1	3.3
الرمثا	133,690	71.6	274.5	487.1	39.2	58.3	2.5
الكورة	111,530	79.8	178.5	624.9	41.2	55.6	3.2
بني كنانة	93,580	68.0	252.9	370.1	36.6	59.5	3.9
الغور الشمالي	104,370	76.1	246.4	423.7	39.8	56.8	3.5
بني عبيد	114,610	65.9	188.4	608.3	36.1	60.3	3.6
المزار الشمالي	54,100	72.3	86.2	627.7	38.3	58.1	3.7
الطيبة	35,680	77.0	63.5	562.2	39.9	56.5	3.6
الوسطية	29,450	72.5	45.8	643.3	38.3	58.0	3.7

محافظة إربد (المجموع)	1,137,100	69.9	1571.8	723.4	37.8	58.9	3.4
الأردن (المملكة)	6,388,000	68.2	88793.5	71.9	37.3	59.4	3.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وتظهر الإحصاءات الأخيرة المتعلقة بمؤشرات الفقر، والتي نشرتها دائرة الإحصاءات العامة بالاعتماد على الاستبيان الخاص بمعدل دخل الأسر والإنفاق للعام ٢٠١٠، أن نسبة الفقر في إربد قد وصلت إلى ١٥%، وهي أعلى قليلاً من المعدل على مستوى المملكة والذي يبلغ ١٤،٤%[٤]. ويصل عدد "الفقراء" في محافظة إربد إلى ١٦٣،٩٣٣، أي ما يشكل ١٨،٧ من مجموع "الفقراء" في الأردن.

ويبلغ عدد العاملين على رأس عملهم في إربد ٢٢١،٢٦٩ تقريبًا في العام ٢٠١٢، أي ما نسبته١٧،٤% من مجموع السكان في المحافظة، بينما يبلغ عدد العاطلين عن العمل ٢٩،٨٠٩ مواطنًا. ويعمل ٣٤،٤% من القوى العاملة في إربد في قطاعات الخدمات الإدارية العامة، والضمان الاجتماعي، وغيرها من الخدمات ذات العلاقة، بينما يعمل ١٤،٧% في مجال التعليم، و ٤،٧% في مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، و ١٣،٢% في قطاع بيع الجملة والتجزئة وصيانة العربات، و ٧،٢% في قطاع النقل والتخزين، و ١،٧% في قطاع السياحة، و٢،٧% تقريبًا في قطاع الزراعة. ويبلغ عدد العمال المغتربين في إربد ٣٠،٠٤٣ عاملًا، بنسبة تشكل ١٠،٧% من مجموع العمالة الأجنبية في الأردن[٥].

ويظهر الجدول الآتي بيانات أساسية تتعلق بالاقتصاد وسوق العمل في إربد (٢٠١٢):

المؤشرات	محافظة إربد	المملكة
عدد العاملين من القوى العاملة	221,269	1,268,093
% من العاملين من القوى العاملة	17.4%	

[٤] دائرة الإحصاءات العامة، بناء على استبيان معدلات الدخل والإنفاق للعام ٢٠١٠
[٥] دائرة الإحصاءات العامة

عدد العاطلين عن العمل	29,809	175,470
% العاطلين عن العمل	17%	
عدد العمال الوافدين	30,043	279,798
% العمال الوافدين	10.7%	
معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي	37.4	38.0
معدل البطالة	11.9	12.2
معدل التضخم	5.12	4.77
متوسط دخل الأسرة السنوي (دينار أردني)	7877.2	8823.9
متوسط إنفاق الأسرة السنوي (دينار أردني)	8638.6	9626.0
متوسط دخل الفرد السنوي (دينار أردني)	1421.8	1660.2
متوسط إنفاق الفرد السنوي (دينار أردني)	1535.2	1793.0
نسبة الفقر (٢٠١٢)	15%	14.4%
% الأسر متوسطة الدخل (٢٠٠٨)	28.3	41.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة[٦] (٢٠١٢)

عرض عام للانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة اللاجئين السوريين على محافظة إربد مع التركيز على القطاع الزراعي

تستقبل مدينة إربد أعدادًا كبيرة من اللاجئين السوريين، خاصة في مدن الرمثا والمفرق وإربد، حيث ازدادت نسبة السكان في هذه المدن الثلاثة، ٢٥% و ٣٠% و ٢٠% على التوالي[٧]. وقد نجم عن تدفق

[٦] دائرة الإحصاءات العامة
[٧] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

اللاجئين السوريين إلى هذه المناطق خلال السنوات الثلاثة الأخيرة زيادة الطلب على الموارد الشحيحة أصلاً (وخاصة الماء والكهرباء) بالإضافة إلى الخدمات الأخرى، كالتعليم والرعاية الصحية والنظافةوالتي زادت الضغط على هذه الموارد إلى الحد الأقصى. من بين اللاجئين السوريين المسجلين رسمياً لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هنالك ٥٥% ممن تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، وهذا يعني حاجة ما لا يقل عن ١٢٠،٠٠٠ منهم إلى المدارس، وقد نجم عن هذا ضغط كبير على المرافق التعليمية وتسبب في ازدحام كبير في الصفوف المدرسية. ويسكن أكثر من نصف هؤلاء اللاجئين في محافظتي إربد والمفرق. ووفاً للمفوضية، فهنالك ازدحام مماثل في مؤسسات الرعاية الصحية في الرمثا، وإربد والمفرق، حيث شهدت هذه المدن نقصاً في المستلزمات الطبية. ومما يزيد الأمر سوءاً نقص الأسرّة الذي كان موجوداً أصلاً قبل اندلاع الأزمة السورية في محافظتي إربد والمفرق، حيث يصل عدد الأسرة في المستشفيات لكل ١٠،٠٠٠ مواطن إلى ١١ سريراً في إربد، و ٨ أسرة في المفرق[٨].

وتعاني محافظة إربد من شح في الموارد المائية، حتى قبل الأزمة السورية، حيث كان يتم توزيع الماء على البيوت مرة أو مرتين في الأسبوع لفترة تصل إلى ست ساعات فقط. وتشير المفوضية بعد لقاءات عقدت مع مسؤولين وممثلين من كلا المحافظتين إلى أن لدى اللاجئين السوريين ممارسات غير رشيدة لاستخدام الماء، وقد أسهم هذا كذلك في تفاقم مشكلة شح المياه.

أما فيما يتعلق بالتوظيف وسوق العمل، فهنالك تقارير تشير إلى أنّ اللاجئين السوريين بدأوا يزاحمون العمال الأردنيين في بعض القطاعات، كالمطاعم والتجارة والبيع بالتجزئة والإنشاءات، ولا يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق بالزراعة، غير أنها أقل حدّة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك لأنّ الأردنيين لا ينخرطون كثيراً في عمليات الإنتاج في هذا القطاع. وتشير بعض التقارير إلى قضية "ثقافة العيب" بين الأردنيين التي تمنعهم من العمل في بعض الأعمال كالزراعة على سبيل المثال. إلا أنّ الدراسات الميدانية تشير إلى أنّ السبب الأساسي الذي يحول دون اهتمام الأردنيين بمثل هذه الأعمال هو العامل الاقتصادي وضعف الأجور التي يقدمها أصحاب المزارع والحقول، بالإضافة إلى ظروف العمل السيئة، ولا يرتبط الأمر بالضرورة بأنماط ثقافية معينة. ويشير تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية بخصوص تقييم سلسلة القيمة في قطاع إنتاج البندورة في محافظة المفرق إلى ضرورة خلق أنشطة مضيفة للقيمة من أجل تحفيز الأردنيين على الانخراط في هذه الأعمال، وضرورة إجراء تقييم سريع للتحقق من الأبعاد الثقافية المتعلقة بعدم رغبة الأردنيين في العمل في المزارع. وقد كان العمال

[٨] وزارة الصحة

المصريون في القطاع الزراعي الأكثر تأثراً بتدفق اللاجئين السوريين، الذين بدأوا يزاحمونهم على أعمالهم، بعد أن كان الوافدون المصريون يُستأثرون للعمل في هذا القطاع.

لم يشهد القطاع الزراعي في الأردن نمواً كبيراً بسبب النقص في الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع، إذ يحجم الأردنيون عادة عن العمل في هذا القطاع، كما أن الحكومة تضع قيوداً على عدد العاملين الوافدين فيه. إلا أنّ الوضع تغير مع تدفق اللاجئين السوريين. إذ عزم بعض أصحاب المزارع الأردنيون على زيادة إنتاجهم من البندورة، إذ لم يعودوا يواجهون مشكلة في العمالة كما كان الأمر في السابق. وقد ذكر بعض الأشخاص الذين قابلناهم أن العمال المصريين أكثر مهارة وكفاءة في المراحل الأولى من الإنتاج الزراعي، كحراثة الأرض وتجهيزها، والتسميد والبذر، إلا أن العمال السوريين أفضل في مرحلة جني المحصول والمراحل التالية لذلك، كالقطف والتعامل مع المحصول والفرز والوزن وغيرها.

وكان العمال المصريون قبل الأزمة السورية قد تمكنوا من الضغط على أصحاب المزارع لزيادة أجورهم بثلاثة أضعاف تقريباً، إلا أنّ معدلات الأجور استقرّت من جديد بعد مقدم اللاجئين السوريين وعملهم في هذا القطاع. إلا أنه ونظراً إلى (١) الروابط العائلية، (٢) مهارة العمال السوريين في مرحلة ما بعد الحصاد، و (٣) القرب الثقافي بين المزارعين الأردنيين والعمال السوريين ، فإن العديد من أصحاب المزارع/المزارعين قد فضلوا استخدام العمال السوريين والاستغناء عن العمال المصريين، خاصة أن المزارعين السوريين أكثر مهارة من سواهم، خاصة في مراحل ما بعد جني الثمار والمحاصيل.

دراسة السوق

تحليل العرض

تعد محافظة إربد أحد أهم المحافظات الأردنية فيما يتعلق بالنشاط الزراعي، إذ تنتج هذه المحافظة الحمضيات والزيتون والحبوب، بالإضافة إلى إنتاج العسل والماشية. ويقدم القسم التالي معلومات تفصيلية عن توزيع الإنتاج في هذه المحافظة.

ويظهر الجدول التالي أن محافظة إربد تشتمل على ١١% من إجمالي مساحة الأرض المزروعة في الأردن، حيث توجد فيها ٨% من مساحة الأراضي المزرعة لإنتاج الحبوب، و ١٩% من مساحة الأراضي

المزروعة لإنتاج الفواكه، و ٤% من مساحة الأراضي المزروعة لإنتاج الخضروات. وتظهر هذه النسب الأهمية النسبية للمحافظة فيما يتعلق بالنشاط الزراعي.

الجدول ٤: المساحات المزروعة في محافظة إربد

المؤشر	محافظة إربد	المملكة	نسبة محافظة إربد من مجموع الأراضي المزروعة في الأردن
مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل	8,538	112,904	8%
مساحة الأراضي المزروعة بالفواكه	16,477	85,005	19%
مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات	1,598	42,863	4%
إجمالي المساحة المزروعة	26,613	240,771	11%
عدد الجمعيات التعاونية الزراعية*	32	284	11

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة ٢٠١١

*المصدر: المؤسسة التعاونية الأردنية

المساحات والمحصول والإنتاج

ووفقاً لآخر البيانات التي توفرها دائرة الإحصاءات العامة للعام (٢٠١٢) فإن مزارع الزيتون في الأردن تشتمل على ما يقارب ٢٣،٤ مليون شجرة. ٨٠% من هذه الأشجار منتجة و ٢٠% غير منتجة. وقد وصل عدد شجر الزيتون إلى ١١،٧ مليون شجرة تقريباً، بما نسبته ٥٠% من الأشجار في الأردن. وتصل نسبة الأشجار المنتجة للزيتون ٧٣% بينما أشجار الزيتون غير المنتجة فتبلغ ٢٧%[٩].

[٩] دائرة الإحصاءات العامة

وتظهر الإحصاءات أن ٢٤% من هذه المساحة تتلقى الريذ بشكل مستمر، وحسب البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة الزراعة، فإن كثافة المزارع تصل إلى ١٨٠ شجرة/هكتار، كما يصل إنتاج المحاصيل إلى ٦٠ كجم/شجرة في المزارع المروية إلى ١٥ كجم/شجرة في المزارع الجبلية التي تعتمد على مياه الأمطار، بالرغم من أنّ الإنتاج من الزيتون لا يختلف بين المنطقتين (٢٠%)[١٠]

إنّ قطاع الأعمال الزراعية هو من بين أهم القطاعات الفرعية في الأردن، وتعدّ شجرة الزيتون أهم شجرة في الأردن، وتغطي ما مساحته ٧٣% من مساحة الأرض المزروعة بالفاكهة، و ٣٦% تقريباً من إجمالي المساحة المزروعة في الأردن[١١]. ويعد إنتاج الزيتون الأعلى من بين إنتاج الفاكهة في الأردن، إذ يشكل ما يقارب ٣٤% من إجمالي ناتج الفاكهة في العام ٢٠١٢ ويتبعه الحمضيات (٢٤%) ثم الموز (٨،٥%) فالتفاح (٨%) ثم العنب (٧،٨%)[١٢].

الجدول ٥: أرقام مهمة حول إنتاج الزيتون في الأردن (٢٠٠٨-٢٠١٢)

المحصول: الزيتون	المستوى: الأردن				
جوانب الإحصاء	2008	2009	2010	2011	2012
المساحة المزروعة	60,531.8	60,659.8	60,878.8	62,087.9	62,687.1
إجمالي عدد الأشجار	11,136,565	11,154,168	11,225,985	11,518,114	11,686,719
عدد الأشجار المثمرة	5,977,547	8,886,471	8,674,114	8,607,646	8,541,418
معدل الإنتاج (كجم/شجرة مثمرة)	15.7	15.8	19.8	15.3	18.2
الإنتاج	94,068	140,719	171,672	131,847	155,640
معدل نمو الإنتاج	-25%	50%	22%	-23%	18%

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الاستبيان الزراعي

[١٠] وزارة الزراعة
[١١] وزارة الزراعة
[١٢] دائرة الإحصاءات العامة الاستبيان الزراعي ٢٠١٢

يظهر الجدول السابق أن مجموع مساحة الأرض المزروعة بشجر الزيتون في الأردن قد ازداد من ٦٠،٥٣١،٨ هكتار في العام ٢٠٠٨ إلى ٦٢،٦٨٧،١ في العام ٢٠١٢، أي بزيادة تصل إلى ٤% تقريباً. وقد ازداد عدد الأشجار المثمرة بنسبة أعلى من إجمالي عدد الأشجار في الفترة نفسها، وقد نجم عن ذلك زيادة في إجمالي المحصول من ١٥،٧ كجم/شجرة مثمرة في العام ٢٠٠٨ إلى ١٨،٢ كجم/شجرة مثمرة في العام ٢٠١٢.

وقد تراوحت أحجام الإنتاج في هذه الفترة بالرغم من وجود زيادة عامة في الإنتاج بين ٢٠٠٨-٢٠١٢. فقد ازداد حجم إنتاج الأردن من الزيتون من ٩٤،٠٦٨ مليون طن في العام ٢٠٠٨ إلى ١٥٥،٦٤٠ مليون طن في العام ٢٠١٢، بزيادة تصل إلى ٦٥%. وتعزى التقلبات في إنتاج الزيتون في الأردن إلى الظروف المناخية الصعبة[١٣] وإلى التذبذب الحاصل في إنتاج أشجار الزيتون بين الأعوام من دون الاعتماد على الأساليب الزراعية الملائمة للتعامل مع الأرض والتربة والريّ.

إلا أنّ قطاع الزيتون في الأردن شهد تطورات كبيرة في العقدين إلى الثلاثة عقود الماضية، مما أدى إلى زيادة المساحة المزروعة بأشجار الزيتون بنسبة تتجاوز ٢٠٠% مقارنة بأوائل التسعينات، وبنسبة ١٣٠% منذ أوئل الألفية الثانية. وتعزى هذه الزيادة في محصول الزيتون بشكل أساسي إلى البيئة الزراعية المرويّة التي ساعدت على زراعة أشجار الزيتون في الجزء الشرقي من الأردن باستخدام المياه الجوفية.

كما شهدت زراعة الفواكه زيادة ملحوظة في الأردن بفضل زيادة الاستثمارات في هذا القطاع. ويشتمل هذا التطور على إنتاج أشتال أشجار الزيتون باستخدام تقنيات حديثة نسبياً واعتماد الزراعة المكثفة للزيتون بالإضافة إلى أنظمة التدريب والتقليم. وقد تمت ملاحظة التطورات الكبيرة الحاصلة في إدارة مزارع الزيتون في شتى الجوانب والمراحل بدءاً من اختيار موقع المزرعة، إلى اختيار الأسمدة وآلية التسميد، وطرق الري والريّ الإضافي، واختيار الأشتال، والحصاد شبه الآلي، وإنتاج الزيتون العضوي، وعمليات التحكم بالآفات وانتهاءً بعملية معالجة الزيتون وعصره لاستخراج الزيت.

إلا أنّ هذه ليست حالة الغالبية العظمى من مزارع الزيتون في الأردن، وخاصة في إربد والأجزاء الشمالية، إذ تتوزع زراعة الزيتون بين عدد كبير من المزارعين والمنتجين ذوي الإنتاج المحدود.

[١٣] التراجع في معدلات الهطول المطري وارتفاع درجات الحرارة في السنوات الأخيرة مما انعكس سلبا على إنتاج الأردن من الزيتون

هيكلية الإنتاج

من الناحية الجغرافية فإن ٤٨% من أشجار الزيتون في الأردن تنمو في الشمال و ٤٤% منها في الوسط، و ٨% في الجنوب. وبشكل عام، فإن الزيتون ينمو في منطقتين أساسيتين على المرتفعات الأردنية، الأولى هي الجبال الغربية التي تعبر الأردن من الشمال إلى الجنوب، والثانية هي منطقة الصحراء الشمالية الشرقية. فالمنطقة الأولى تغذيها الأمطار، والثانية تعتمد على الريّ. فمنطقة الجبال الغربية التي تعبر الأردن من الشمال إلى الجنوب وتعتمد على مياه الأمطار تمثل ٧٧% تقريباً من مجموع المساحة المزروعة بالزيتون، أما المنطقة الشمالية الشرقية تعتمد على الري حيث يكون معدل الهطول المطري فيها أكثر من ٣٠٠مم سنوياً. وكلا المنطقتين تتبعان نمطاً مختلفاً لزراعة الزيتون، ففي إربد والمناطق الجبلية التي تعتمد على مياه الأمطار عادة ما تكون مزارع الزيتون صغيرة الحجم.

تعد إربد وشمال الأردن بشكل عام إقليماً أساسياً لزراعة أشجار الزيتون البعلية[١٤]، ولطالما كانت زراعة الزيتون من أهم السمات التراثية والثقافية في إربد. وتنتمي العديد من مزارع الزيتون في إربد إلى ملّاك صغار يعتمدون عليها كمصدر للدخل، وتوفر فرصاً موسمية للعمل للعمال في قطاع الزراعة. ولهذا فإن قطاع زراعة الزيتون في إربد موزع على عدد كبير من المزارعين.

يعد إنتاج الزيتون في إربد أحد أهم الأنشطة الزراعية الاقتصادية. فقرية الكفارات المطلة على مرتفعات الجولان والبعيدة ٢٠ كم شمال مدينة إربد، تزخر بأشجار الزيتون القديمة، والتي يعود بعضها إلى الحقبة الرومانية. وتضم محافظة إربد ما يزيد عن مليون شجرة من أشجار الزيتون. ففي إربد وحدها، تصل المساحات المزروعة بأشجار الزيتون إلى ٢٥،٠٢٢ هكتارًا، أي ما نسبته ٢١% من مجموع المساجات المزروعة بالزيتون في الأردن[١٥]. ويقدر إنتاج إربد من الزيتون الطازج بـ ٣٢% من إجمالي ناتج الزيتون في الأردن. وأهم المناطق المزروعة بالزيتون في محافظة إربد هي: الكفارات، الطيبة، الوسطية، الرمثا، وبني كنانة. ويصل معدل الهطول المطري في هذه المناطق إلى ٤٥٠ مم في السنة، وهي كمية ملائمة لأشجار الزيتون. وتكون الذروة في هذا النشاط في فصل الشتاء، وهذا متوافق مع النشاطات الزراعية وغير الزراعية الأخرى في هذا الوقت من السنة. ومع الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة، فإن العمالة تمثل النصف من تكلفة الإنتاج.

[١٤] وزارة الزراعة
[١٥] وزارة الزراعة

ومع هذا فإن الإنتاج في محافظة إربد منخفض إلى حد كبير جداً، إذ تبلغ المساحة المزروعة ١٤،٨٣٠ هكتاراً فقط من أصل ١٠٥،٠٠٠ هكتارًا قابلة للزراعة في إربد، أي أن ١٤% فقط من المساحة الصالحة للزراعة في إربد مستغلة بشكل فعلي.

إن زراعة الزيتون في الأردن، وبالأخص في إربد، توفّر منتجين أساسيين، وهما زيتون الطعام، وزيت الزيتون. وهنالك ما يقارب ٣٠ نوعاً مختلفاً من أشجار الزيتون في الأردن وكل واحد منها قادر على إنتاج أفضل أنواع زيت الزيتون البكر، وهذا الأمر يسري على أشجار الزيتون في إربد، إذ يمكنها إنتاج زيتون الطعام وزيت الزيتون ذي الجودة العالية. أما أصناف الزيتون الأكثر انتشارًا فهي ذات الحبة الكبير السوداء والتي تنتمي إلى صنف الزيتون النبالي. وفيما يلي عرض لأصناف الزيتون الأساسية:

نبالي بلدي: وهذه النوعية تتأقلم جيداً مع جميع مناطق زراعة الزيتون في الأردن، وتنمو على سلسلة الجبال الغربية وفي السهول الشرقية. ولهذا الزيتون استخدامان، وهو غني بالزيت، إذ يحتوي على ٢٨ -٣٣% من الزيت وفيه كذلك ٦٧-٧١% من حمض الزيتيك. وتتمتع الشجرة بالقوة والقدرة على البقاء، أما حبة الزيتون التي تنتجها فصغيرة أو متوسطة، بيضوية الشكل منبسط في أحد الجانبين وتزن بين ٢-٤ جم بالمعدل. ويكون اللب صلبًا وملتصقًا بشكل قوي بالنواة ويشكل ٨٢% من وزن الحبة. أما النواة (العجمة) فمتوسطة الحجم ورفيعة. وتعد شجرة النبالي مقاومة للجفاف وتظهر كذلك مقاومة متوسطة للتملح. كما أنها مقاومة لمعظم أنواع الحشرات والأمراض التي تصيب الزيتون. ويتمتع زيت الزيتون النبالي بخصائص مذاقية متميزة، وهذه هي نوعية الزيتون الأكثر انتشاراً في إربد.

الرصيع: هذه النوعية منتشرة بشكل كبير وموجودة في أجزاء متعددة من الأردن. وينمو هذا النوع أصلًا في جنوب الأردن في المناطق الجبلية التي يكون معدل الهطول المطري فيها ٣٣٠ مم تقريبًا. وبفضل مقاومة هذا النوع للجفاف، فإنه ينتشر كذلك في المناطق الأكثر جفافاً في الشرق حيث يزرع بالاعتماد على الريّ الإضافيّ. شجرة الرصيع صلبة وتزهر في وقت مبكر. ويستخدم زيتون هذه الشجرة للكبيس الأخضر أو الأسود بالإضافة إلى إنتاج الزيت ذي الجودة العالية. يلتصق لب الثمرة بشكل قوي بالنواة، وتتراوح نسبة الزيت بين ١٥ إلى ٢٨% حسب الاستخدام ومنطقة الزراعة واستخدام الري الإضافي أو عدمه. كما أنه يتأقلم بسرعة مع مختلف الأنماط المناخية وأنواع التربة. كما أنه مقاوم للجفاف والمناخ البارد، بالإضافة إلى مقاومته للملوحة. كما أنه مقاوم لمختلف الآفات التي تصيب أشجار الزيتون، ولكنه عرضة لمرض الأنثاركنوز. ولهذه النوعية خصائص مذاقية متوسطة الفاكهية وقريبة من التفاح الأخضر.

السوري: تتمتع أنواع الزيت المستخرجة من هذا الزيتون برائحة فاكهية قويّة وخصائص مذاقية مختلفة، ولكنّ إنتاجه يبقى أقل من إنتاج النبالي والرصيع.

إنتاج زيت الزيتون (قطاع الإنتاج)

شهد قطاع إنتاج زيت الزيتون في الأردن تحديثاً واسعاً في السنوات الأخيرة. ويتضح هذا جلياً في البيانات في الجدول فيما سيأتي، وهي بيانات حصلنا عليها من وزارة الزراعة، حيث تظهر هذه البيانات زيادة تدريجية في عدد المنشآت التي تكون على مرحلتين أو ثلاث مراحل والتناقص في أعداد معاصر الكبس والاختفاء التام للمعاصر التقليدية.

وقد أنتاج معاصر الزيتون في الأردن في العام ٢٠١٢ ما يقارب ٢١،٥٤٨ طناً خلال موسم الحصاد بين ١٥ أكتوبر/تشرين أول و ٢٣ يناير/كانون الثاني وفق البيانات الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة. وقد قدرت دائرة الإحصاءات حجم إنتاج الزيتون في العام ٢٠١٢ بما يقارب ١١٥،٢٨٢ طناً، بزيادة تبلغ ٩ بالمئة عن إنتاج العام ٢٠١١ والذي بلغ ١٠٦،٠٠٦ طناً. وقد كانت محافظة إربد الأكبر إنتاجاً من زيت الزيتون في العام ٢٠١٢، بما يقارب ٧،١٨٨ طناً، تتبعها عجلون بما يقارب ٤،٤١٣. ووفق بيانات من المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي (NCARE) فإن هنالك ما يقارب ١٧ مليون شجرة زيتون في الأردن، نصفها تقريباً في الشمال. ويشكل إنتاج زيت الزيتون مصدراً مهما للدخل لما يقارب ٨٠،٠٠٠ عائلة أردنية حسب المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي. وتشكل مساهمة قطاع الزيتون في الاقتصاد الأردني بما قيمته ١٠٠ مليون دينار أردني، ويصل معدل الصادرات إلى أكثر من ٢٠ مليون دينار أردني وفقاً للمصادر الرسمية.

الجدول ٦: إنتاج الأردن من الزيتون وزيت الزيتون (٢٠٠٨-٢٠١٢)

المحصول: الزيتون	المستوى: الأردن				
جوانب الإحصاء	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
إجمالي الإنتاج	138,689	221,588	171,036	174,514	155,640
الكميات المخصصة لزيتون المائدة والزيتون المكبوس	16,624	32,739	28,794	30,203	31,128

% من الكميات المحولة للكبس	12%	15%	17%	17%	20%
الكميات المحولة للمعاصر لاستخراج الزيتون (مليون طن)	122,065	188,849	142,242	144,311	115,282
% من الكميات المحولة للمعاصر (%)	88%	85%	83%	83%	74%
زيت الزيتون (مليون طن)	18,472	36,652	27,311	19,352	21,548
نسبة استخراج زيت الزيتون (%)	15%	19%	19%	13%	19%
تفل ورواسب الزيتون (مليون طن)	30,516	47,212	35,561	41,289	39,562

المصدر: وزارة الزراعة، دليل الإحصاءات السنوية (٢٠١٢)

يظهر الجدول السابق أنّ ٢٠% فقط من محصول الزيتون يخصص للكبس وإنتاج زيتون المائدة والمنتجات المتعلقة بذلك (كالمخلل ومعجون الزيتون) بينما تخصص الغالبية العظمى من محصول الزيتون للنقل إلى المعاصر من أجل استخلاص الزيتون منها. كما يظهر الجدول تناقصًا تدريجيًا في كمية الزيتون المحول للعصر، ويعود هذا بشكل أساسي إلى الصعوبات المتعلقة بالوصول إلى المعاصر، وذلك بسبب ضعف التنسيق بين المزارعين والمعاصر في ظل الزيادة في حجم إنتاج الزيتون. إلا أنّ هذا النقص لم يتسبب في نقص الكميات المنتجة من الزيت، والتي تذبذبت في الفترة نفسها، وكانت الكميات المنتجة من زيت الزيتون قد حققت نموًا طفيفًا في العام ٢٠١٢ مقارنة بالكميات المنتجة في العام ٢٠٠٨ و٢٠١١، حيث كانت نسب الزيتون المخصص للعصر ٨٨% و٨٣% على التوالي.

ويبين الشكل البياني الآتي توزيع إنتاج الزيتون في الأردن حسب المنتج النهائي. ويظهر الشكل أن نسبة إنتاج الزيتون شهدت ارتفاعًا في الفترة بين عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، بينما تراجعت بشكل طفيف نسبة الزيتون المحول للمعاصر في الفترة نفسها.

الشكل ١: توزيع كميات الزيتون المحول للكبس والعصر (٢٠٠٨-٢٠١٢)

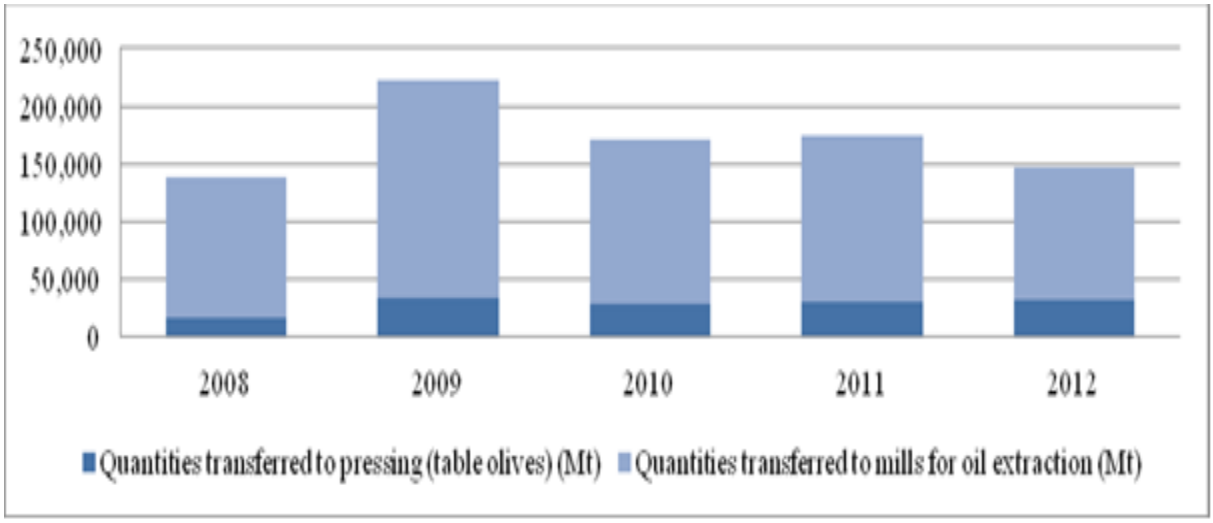

كميات زيت الزيتون المستخرج للعصر (مليون طن) كميات الزيتون المحول للكبس (زيتون المائدة) (مليون طن)

أما الشكل الآتي فيوضح الزيادة في عصر زيت الزيتون في الأردن في الفترة بين العام ٢٠٠٥ و ٢٠١٢.

الشكل ٢: زيادة عصر الزيتون في الأردن (٢٠٠٥-٢٠١٢)

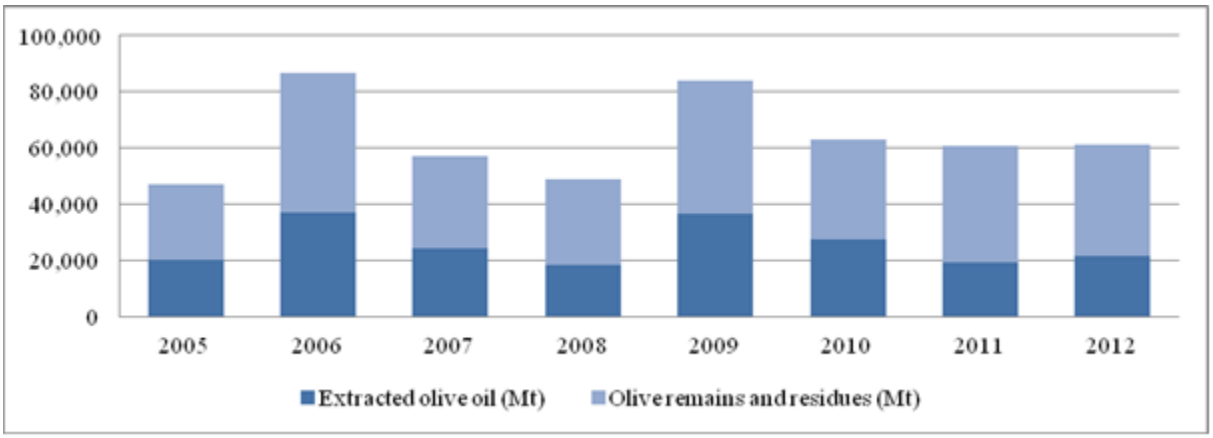

بقايا ومخلفات الزيتون (ميون طن) زيت الزيتون المستخرج (مليون طن)

يظهر الشكل السابق أن إنتاج زيت الزيتون في الأردن قد شهد تذبذبًا في السنوات الأخيرة. ففي العام ٢٠١٢، أنتج الأردن نفس كمية الزيت التي أنتجت في العام ٢٠٠٥، بينما تضاعف الإنتاج تقريبًا في

العام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. وهنالك أكثر من سبب لهذه الظاهرة، منها العمالة والتغيرات المناخية. إلا أنّ هنالك أسبابًا أخرى تتعلق بضعف الإدارة والكفاءة في معاصر الزيتون، حيث يجب على المزارعين الانتظار لفترة طويلة من الوقت إلى أن يتمكنوا من عصر الزيتون، وهذا من شأنه أن يضر بمستويات الحموضة في الزيتون وجودة الزيت المستخرج منه.

تنتشر في الأردن ١٠٠ معصرة تشتمل على ١٧٩ خط إنتاج لزيت الزيتون، حيث تصل قدرة الإنتاج إلى ٢٨٠ طن في الساعة تقريبًا. وقد انتهى وجود المعاصر التقليدية في الأردن، وقد كان هذا نتيجة لعملية تحديث المعاصر التي حصلت في الآونة الأخيرة، إذ تستخدم المعاصر في الأردن اليوم آلات ومعدات حديثة تعتمد على العصر على مرحلتين أو ثلاثة. ويظهر الجدول الآتي انتهاء العمل بالمعاصر التقليدية. ومع ذلك فإن الاعتماد على المعاصر الحديثة وزيادتها من ١٠٤ معاصر إلى ١١٨ في العام ٢٠١١ لم يساعد كثيرًا في زيادة معدل إنتاج زيت الزيتون، حيث ظل هذا المعدل ثابتًا على ١٩% تقريبًا. وهنالك تقديرات تشير إلى معدل إنتاج الزيت قد يزداد لو كان المزارعون قادرين على الوصول إلى المعاصر بالشكل المناسب عن طريق زيادة التنسيق والكفاءة في عملها. فالمشكلة لا تتمثل بضعف الطاقة الإنتاجية للمعاصر، وإنما في ضعف التنسيق بين المزارعين والمعاصر، وهنالك مشاكل في جودة الزيت، وتخزينه، بالإضافة إلى غياب الهيكلية التجارية.

وجدير بالذكر أن مزارعي الزيتون في إربد، وخاصة أصحاب الإنتاج المحدود والمزارع الصغيرة، يستفيدون من المعاصر، بحيث يطرح صاحب المعصرة على المزارعين أن يدفعوا مقابل خدمات العصر من أرباح بيع الزيت، بدلًا من الدفع نقدًا عند العصر. كما أنّ العديد من أصحاب المزارع الصغيرة يعرضون الزيت في المعاصر من أجل بيعها للمستهلكين الذين اعتادوا على شراء الزيت مباشرة من المعاصر.

الجدول ٧: معاصر زيت الزيتون في الأردن

الوحدات	الموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٥	الموسم ٢٠١١/٢٠١٠
معاصر الزيتون التقليدية	0	0
معاصر الزيتون بالكابسات أو الكابسات السوبر	11	8
معاصر الزيتون الحديثة من ثلاث مراحل	74	86
معاصر الزيتون الحديثة من	19	24

مرحلتين		
إجمالي معاصر الزيتون	**104**	**118**
معدل عصر الزيتون (%)	**19%**	**19%**

المصدر: وزارة الزراعة (وحسابات الباحث لمعدل عصر الزيتون)

أما الجدول الآتي فيظهر معدل إنتاج زيت الزيتون في الأردن حسب الصنف، حيث يتبين أن معظم الزيت المنتج في صنف عادي (٤٠%) و بكر (٣٥%)، أما صنف الممتاز فيصل إلى ١٥% فقط من إنتاج زيت الزيتون في الأردن. وهنالك فرص كبيرة لتحويل إنتاج زيت الزيتون في الأردن إلى صنف "الممتاز"، وهو الصنف الذي يزداد الطلب عليه في الأسواق الإقليمية والعالمية كما سنشير إليه في القسم الخاص بجوانب "الطلب" من هذا التقرير.

الجدول ٨: إنتاج زيت الزيتون في الأردن حسب الصنف

الصنف	**النسبة من الإنتاج (في العام ٢٠٠٠ وما يليه)**
الممتاز: ١° وأقل	15%
البكر: ١° إلى ٢°	35%
العادي: ٢° إلى ٣،٣°	40%
لامبانتي ٣،٣°	10%

المصدر: وزارة الزراعة

المدخلات والمواد الخام

حسب الأبحاث المتعلقة بالمستوى الأول من سلسلة القيمة: المدخلات والمصادر، تم التوصل إلى ما يلي:

- شح المصادر المائية وعدم الثبات في مستويات هطول الأمطار: ما تزال شح الموارد المائية من أكبر التحديات، خاصة في ظل التغير المناخي الذي زاد من عدم الثبات في معدلات الهطول المطري في السنوات الأخيرة. ويزيد من فداحة المشكلة الضعف في قدرات تجميع مياه الأمطار والنقص الحاصل في هذه المرافق.
- التكاليف العالية للمدخلات: تظهر نتائج الأبحاث أن مزارعي ومنتجي الزيتون في إربد يشتكون من التكلفة العالية للإنتاج وكيف أن هذا ينعكس على هوامش الربح التي يحصلون عليها. إن التكلفة العالية ترتبط بالعمالة، والأسمدة العضوية والمبيدات. كما تظهر الأبحاث أن المزارعين في الأردن يشعرون أن إنتاجهم من الزيتون يتأثر سلبًا وبشكل متزايد جراء ارتفاع التكلفة في المدخلات، وخاصة:
  - أجور العمال
  - الأسمدة العضوية والكيميائية
  - المبيدات

وبالرغم من شكاوى المزارعين المعتادة عن ارتفاع التكلفة إلا أنّ هذا الأمر ليس هو العائق الأساسي.

المهارات المحليّة

بالرغم من تدفق العاملين السوريين إلى إربد، وهم أكثر مهارة من أقرانهم المصريين، خاصة فيما يتعلق بعمليات جني الثمار والعمليات التي تتبعها، إلا أن الأبحاث تشير إلى ضرورة تعزيز مهارات المزارعين في الجوانب التالية:

- أساليب تحضير التربة والبذر، والتي من شأنها أن تزيد من جودة إنتاج الزيتون والتحقق من أن الأصناف المزروعة مناسبة للعصر. وعادة ما يرفض المزارعون الدعوات للتحديث وتغيير بعض الممارسات، لأنهم يرون أنّ مثل هذه التغييرات تعني نفقات إضافية لا داعي لها، لأنهم لن يكونوا قادرين على رفع سعر المنتج النهائي.
- زيادرة إنتاجية التربة: إن تحسين عملية حرث التربة يعد تحديًا أساسيًا يواجه المزارعين في إربد، إذ إنهم يفتقرون إلى المعرفة التقنية في المجالات المتعلقة بمكافحة الآفات وتوزيع المغذيات على التربة والحفاظ على رطوبتها.

- أنواع أشجار الزيتون ومناسبتها للزراعة في تربة إربد: إن ضعف المعرفة بأنواع أشجار الزيتون وأساليب البذر تجعل المزارعين يلجأون إلى اختيار الأشجار بشكل عشوائي. كما أنّ المزارعين في إربد يشعرون بأنهم يفتقرون إلى المعرفة بسمات التربة المناسبة لزراعة أشجار الزيتون.
- تحسين أساليب قطف الزيتون: ما تزال معظم عمليات قطف الزيتون تتم بطريقة تقليدية يدوية، وهذه العملية مسؤولة عن النصف من تكلفة اليد العاملة التي يتكبدها المزارعون في إربد. ويشتكي العديد من المزارعين في إربد من ممارسات بعض العمال في قطف الزيتون، إذ يلجأ بعضهم إلى ضرب الشجرة بالعصا، مما يتسبب يضر بالزيتون وبجودة الزيت. كما يجب على العمل الذين يقطفون الزيتون أن يتعلموا الأساليب الفعالة والمناسبة للقطف.
- تحسين العمليات المتبعة بعد القطف: تتفق الملاحظات البحثية مع النتائج التي توصل إليها تقرير سلسلة القيمة الصادر عن منظمة العمل الدولية حول قطاع إنتاج الزيتون وزيت الزيتون. هنالك العديد من السلبيات المتعلقة بتغليف ونقل الزيتون المقطوف، حيث يتسبب وضع الزيتون في الأكياس البلاستيكية، مع ارتفاع الحرارة بسبب عدم وجود التبريد المسبق، في تحلل وأكسدة الزيتون المضغوط، مما يضعف جودته، وبالتالي يضعف جودة الزيت.
  - نقص اليد العاملة (العمالة الماهرة وشبه الماهرة): بالإضافة إلى الارتفاع النسبي في أجور العمال إلا أنّ النقص لا يزال موجودًا، خاصة بين العمالة الماهرة وشبه الماهرة. إذ تظهر الأبحاث أن المزارعين في إربد يشعرون بأن تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن خلال السنوات الثلاثة الماضية لم يسهم في حل مشكلة العمالة. بل يشعر بعض المزارعين أن العمال السوريين أسهموا في زيادة الأجور بين العمال. كما يشتكي بعض المزارعين والمنتجين في إربد بخصوص الإهمال وعدم الحرص من قبل بعض العمال السوريين فيما يتعلق بعملية الزراعة المناسبة والممارسات الصحيحة في هذا العمل، كما أشار بعضهم إلى أثر العمال السوريين قد كان إيجابيًا في عمليات القطف فقط، إلا أنه لم يكن لهم أثر إيجابي فيما يتعلق بتخطيط الإنتاج، أو في مرحلة الزراعة والبذر.

قضايا أخرى متعلقة بالإنتاج والتزويد

تظهر الأبحاث ونتائج المقابلات مع عدد من مزارعي الزيتون في إربد وجودَ عدد من التحديات المتعلقة بالإنتاجية والكفاءة والتي تؤثر على أرباح مزارعي الزيتون. وفيما يلي بيان لبعض هذه التحديات التي تحدث عنها بعض المزارعين أثناء المقابلات:

- يمكن تحسين وزيادة استغلال الأرض بشكل أكبر: تظهر إحصاءات الإنتاج أن قطاع زراعة الزيتون قد شهد نموًا في الآونة الأخيرة ويعزى ذلك إلى التطورات الكبيرة التي حصلت مؤخرًا في هذا القطاع. إلا أنه ما يزال من الممكن زيادة الإنتاج المحلي من الزيتون في إربد من من خلال الاعتماد على الأراضي الوعرة كذلك في الزراعة. وتشير إحدى المراجعات الخاصة بتقرير تقييم سلسلة القيمة الصادر عن منظمة العمل الدوليةحول إنتاج الزيتون في إربد أن فرصة تعزيز القدرة المحلية على استخدام الأرض الوعرة واستصلاح الأراضي غير المستغلة[١٦].
- التقليم التقليدي وأساليب العناية بالحقل: يشير تقرير تقييم سلسلة القيمة الصادر عن منظمة العمل الدولية حول إنتاج الزيتون في إربد والمقابلات مع المزارعين وآراء الخبراء وملاحظاتهم إلى أن الأساليب المتبعة حتى الآن في الحراثة والتقليم والتطعيم ما تزال تقليدية وأنه لا من بد من تحديثها من أجل زيادة الإنتاج.
- تكاليف القطف والعصر: يحد هذا الأمر من أرباح المزارعين في ظل المنافسة التي تزداد في السوق والأسعار المنخفضة نسبيًا للمنتج النهائي. إن ارتفاع تكاليف القطف يعزى بشكل أساسي إلى ارتفاع أجور العمال ونقص تقنيات القطف الآلي. أما ارتفاع تكاليف العصر فيعزى إلى قدرة أصحاب المعاصر على التفاوض مع المزارعين ذوي الإنتاج المحدود في ظل غياب أي تمثيل رسمي لهم.

ومع أن الأبحاث تشير إلى أن إنتاج الزيتون في إربد قد ازداد في السنوات الأخيرة، إلا أن وجود التوسع في الإنتاج مع عدم وجود الاستثمارات الموازية لهذا الإنتاج وغياب التنظيم في سلسلة القيمة سيفاقم مشكلة انخفاض الإنتاج في بعض المواسم وسيزيد كذلك من تذبذبه من سنة لأخرى. ومن وجهة نظر تسويقية، فإن هنالك بعض التحديات التي يجب التعامل معها، وهي:

- التشظّي الموجود في القطاع والذي يحول دون تحقيق الكفاية في المزارع الصغيرة: يفضل المزارعون العمل بشكل فردي، وهذا يؤدي إلى غياب المبادرات الجماعية من قبلهم، كوجود جمعية للمزارعين على سبيل المثال. إن غياب التعاون والتنسيق بين المزارعين في قضايا قطف المحصول وتسويقه سيؤدي إلى مزيد من الصعوبات، وسيحول دون تحقيق المزارع الصغيرة لمستوى أعلى من الكفاية.

[١٦] منظمة العمل الدولية، تقرير تقييم سلسلة القيمة في قطاع إنتاج الزيتون وزيت الزيتون في إربد، ٢٠١٣

- ضعف البنية التحتية وعدم توفر المرافق الملائمة للريّ وتخزين مياه الأمطار، مما يضعف المحصول ويزيد من تأثره بالظروف الجوية: هنالك حاجة متزايدة لتطوير أساليب الري وطرق جمع وتخزين مياه الأمطار والمرافق الخاصة بذلك، في ظل الظروف الجوية الصعبة في الآونة الأخيرة وشح مصادر المياه، وارتفاع درجات الحرارة وندرة الأمطار في الأردن في الأعوام الماضية، وهي ظروف تؤثر بطبيعة الحال على زراعة الزيتون في إربد، ولاسيما أن معظم الأشجار بعلية، مما يجعل المزارعين عرضة للتأثر سلبًا بذلك.

تحليل توجهات الطلب

الاستهلاك المحلي والتجارة الدولية

لا تتوفر بيانات إحصائية من مصادر رسمية بخصوص حجم الاستهلاك المحلي من زيتون المائدة وزيت الزيتون في الأردن. إلا أنّه وبالاعتماد على حسابات الباحثين لكميات الإنتاج وحجم الاستيراد والتصدير، فقد تم التوصل إلى أرقام تقديرية لحجم الاستهلاك المحلي كي نتوصل إلى معرفة حجم الطلب الداخلي على الزيتون. يظهر الجدول الآتي مقدار الاستهلاك المحلي من زيتون المائدة (الطازج والمكبوس) في الأردن مقارنة بالواردات والصادرات:

الجدول ٩: الواردات والصادرات والاستهلاك المحلي التقديري من الزيتون الطازج في الأردن (٢٠٠٧-٢٠١٢)

السلعة: زيتون المائدة (الطازج والمكبوس)	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج (١٠٠٠ مليون طن)	32.2	16.7	32.7	28.9	30.2	31.1
الاستهلاك المحلي* (١٠٠٠ مليون طن)	19.6	8.7	17.4	22.0	23.8	21.4
استهلاك % من الإنتاج (%)	61%	52%	53%	76%	79%	69%
الواردات (١٠٠٠ مليون	0.64	0.51	0.52	0.75	1.24	1.67

طن)						
الصادرات (١٠٠٠ مليون طن)	13.3	8.44	15.8	7.53	7.66	11.4
الصادرات % من الإنتاج (%)	41%	51%	48%	26%	25%	37%

المصدر: وزارة الزراعة، بالاعتماد على نتائج من دائرة الإحصاءات العامة من استبيان معاصر ومكابس الزيتون ٢٠١٢

يشير الجدول السابق أن مستويات الإنتاج الحالية تتجاوز معدلات الاستهلاك المحلي من زيتون المائدة، وهذا يشير إلى أنّ الأردن يحقق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة وأن مستويات الإنتاج الحالية تجاوزت الطلب المحلي. إلا أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أن معدلات الاستهلاك المحلي قد ازدادت بشكل ملحوظ منذ العام ٢٠٠٩، وقد أثر ذلك على الكميات المصدرة والتي كانت تمثل نصف الإنتاج تقريبًا حتى العام ٢٠٠٩. وباتباع الطرق نفسها، فإن الجدول التالي يظهر الاستهلاك المحلي من زيت الزيتون في الأردن مع مقارنة بين الواردات والصادرات:

الجدول ١٠: الواردات والصادرات والاستهلاك التقديري من زيت الزيتون في الأردن (٢٠٠٧-٢٠١٢)

السلعة: زيت الزيتون	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج (١٠٠٠ مليون طن)	24.1	18.5	36.7	27.3	19.4	21.5
الاستهلاك المحلي* (١٠٠٠ مليون طن)	21.9	18.6	40.5	25.9	18.3	20.5
استهلاك % من الإنتاج (%)	91%	101%	111%	95%	95%	95%
الواردات (١٠٠٠ مليون طن)	0	1.68	5.36	0.015	0	0.22
الصادرات (١٠٠٠ مليون طن)	2.20	1.53	1.50	1.38	1.06	1.30
الصادرات % من الإنتاج (%)	9%	8%	4%	5%	5%	6%

المصدر: وزارة الزراعة، بالاعتماد على نتائج من دائرة الإحصاءات العامة من استبيان معاصر ومكابس الزيتون ٢٠١٢.

*الاستهلاك المحلي وفق حسابات الباحثين

يظهر الجدول السابق أن الاستهلاك المحلي من زيت الزيتون قد وصل إلى ٢٤،٢٨٣ طن/سنة وهذا يعادل حجم الإنتاج تقريبًا.

أما فيما يتعلق بالتصدير، فيعدّ الأردن أكبر مصدّر للزيتون الطازج في العالم بعد البرتغال. فحسب تقديرات مركز التجارة الدولي وبالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بتجارة السلع الأساسية (UN COMTRADE) فإن جميع صادرات الأردن تقريبًا من الزيتون الطازج تذهب إلى إسرائيل، وهي المحطة التي يصدّر فيها الزيتون الأردني إلى أسواق أخرى (ولا وجود لإحصاءات رسمية في وقت إعداد هذا البحث بخصوص هذه الأسواق). ووفق مركز التجارة الدولي فإن الأردن قد صدر ٨،١٤٢ طنًا من الزيتون الطازج إلى إسرائيل بشكل أساسي. إلا أن صادرات الأردن من زيتون المائدة وزيت الزيتون تبقى محدودة إن أخذنا بعين الاعتبار نسبة الصادرات إلى إجمالي الإنتاج (تصدر الأردن ٥% من إنتاجها من زيتون المائدة و ٦% من زيت الزيتون). أما واردات الأردن من زيتون المائدة وزيت الزيتون فليست ذات اعتبار كبير، وهذا يظهر جليًا في رسم بياني لاحق.

إن السبب الذي يجعل صادرات الأردن محدودة يتعلق بقضايا القدرة على الإنتاج الضخم لزيت الزيتون. فليس الأمر مرتبطًا بالطاقة الإنتاجية للمعاصر ومنتجي زيت الزيتون، بل الأمر متعلق بمحدودية كميات الزيتون المزروعة والتي تكفي لتلبية الاحتياجات المحلية وحسب. كما أن طلب المستهلكين في الأسواق الإقليمية والعالمية يتوجه نحو صنف "الزيت البكر الممتاز" وذلك بسبب زيادة معرفة المستهلكين بالفوائد الصحية لهذا الزيت. ويباع زيت الزيتون الأردني من صنف البكر عادة في الأسواق المحلية، أما البكر الممتاز فيباع في الأسواق العالمية. إلا أنّ هنالك مشكلة في الطاقة الإنتاجية لا تسمح لزيت الزيتون البكر الممتاز من تحقيق المزيد من النجاح في الأسواق العالمية، خاصة في الأسواق الإقليمية. ويوضح الشكل الآتي صادرات الأردن من الزيتون الطازج في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٣)

الشكل ٣: صادرات الأردن (آلف مليون طن) من الزيتون الطازج وزيت الزيتون (٢٠٠٧-٢٠١٣)

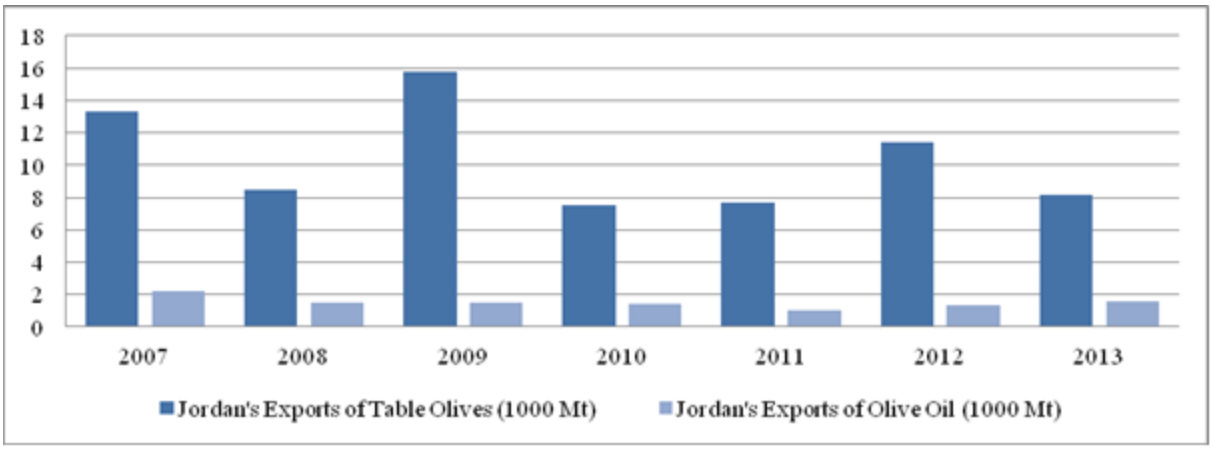

صادرات الاردن من زيت الزيتون (الف مليون طن)　　صادرات الاردن من الزيتون (الف مليون طن)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة وأرقام مركز التجارة الدولي بالاعتماد على إحصاءات (UN COMTRADE)

تذهب صادرات الأردن من زيت الزيتون بشكل أساسي إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والكويت[١٧]. وتظهر أرقام مركز التجارة الدولية المعتمدة على إحصاءات (UN COMTRADE) أن ٩٨،٩% من صادرات الأردن من الزيتون الطازج كانت إلى إسرائيل في العام ٢٠١٢ و ٢٠١٣. كما تم التصدير إلى دول أخرى في العام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ كالمملكة العربية السعودية (٠،٥%) و المملكة المتحدة (٠،١%)، وهذا يظهر ضعف التصدير إلى الدول العربية المجاورة، ويعود هذا إلى أنّ السوق المحلي يستهلك ٩٥% من الإنتاج المحليّ.

هنالك فرص كبيرة للتصدير إلى دول الخليج العربي، خاصة أنّ السعودية هي سادس أكبر مستورد للزيتون في العالم (باعتبار حجم الواردات)[١٨]، وثامن أكبر مستورد في العالم لزيت الزيتون (باعتبار حجم الواردات). وتستورد السعودية الزيتون الطازج بشكل أساسي من تونس وإسبانيا وإيطاليا، وتستورد زيت الزيتون من تركيا وسوريا وإسبانيا وإيطاليا وتونس.

[١٧] مركز التجارة الدولي
[١٨] لم يتمكن الباحث من العثور على بيانات حول كميات أو قيم الواردات إلى المملكة العربية السعودية

ويعد الأردن ثامن أكبر مصدر لزيت الزيتون في العالم، حيث يصدّر إنتاجه من زيت الزيتون إلى عدة دول مثل البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والولايات المتحدة.

توجهات المستهلك وتفضيلاته

يعد زيتون المائدة وزيت الزيتون مكونات أساسية في البيوت وعلى موائد الطعام في الأردن، ولهذا فإن هذا المنتج لا يعدّ مرتبطًا بالسعر، إذ سيستمر المستهلكون بشرائه حتى في فترات التضخم ولن تؤثر القدرة الشرائية على قرار المستهلكين في شراء هذه المادة.

ويفضل المستهلكون المحليون الأنواع التقليدية من زيتون المائدة وزيت الزيتون من دون تحديد للجودة، فالمستهلك العادي لا يمتلك معرفة حقيقية بجودة المنتج.

وهنالك قضية أخرى تتعلق بضعف ثقة المستهلك بالمنتجات الصناعية المحلية، ولهذا فإن العديد من المواطنين يشترون زيت الزيتون مباشرة من المعاصر المعروفة و الموثوقة.

القيمة التنافسية للزيتون في إربد

السوق المحلية

يفضل المستهلكون المحليون في الأردن الإنتاج المحلي، وتظهر بيانات تجارية أن واردات الأردن من الزيتون الطازج وزيت الزيتون ليست ذات اعتبار من الناحية الشرائية مقارنة بالناتج المحلي. وبالنسبة للعملاء المحليين، فإنهم يفضلون زيت الزيتون الأردني عند البحث عن الزيتون الأصلي. إلا أن ضعف الثقة بالمنتجين الصناعيين يدفع المواطنين إلى شراء الزيت مباشرة من المزارعين الموثوقين أو المعاصر المعروفة، أو أن يشتروا زيتًا مستوردًا، إذ يظنّ البعض أنّ هذا أسلم وربما مذاقه كذلك أفضل.

ويعتقد المستهلك الأردني بشكل عام أن الزيتون والزيت في إربد وعجلون هو الأفضل في الأردن، وهذا يعني أنّ زيتون إربد يحتل مكانة خاصة بين المستهلكين المحليين.

الأسواق الخارجية

تعد صادرات الأردن من الزيتون محدودة مقارنة بالكميات التي تباع محليًا، ويعود هذا إلى حجم الإنتاج الذي بالكاد يغطي احتياجات السوق المحلية. كما أنّ التجارة العالمية بالزيتون الطازج تعد محدودة كذلك مقارنة بتجارة زيت الزيتون. ومع هذا فإن الأردن يعدّ ثاني أكبر مصدر للزيتون الطازج في العالم بعد البرتغال بحجم الصادرات. وكما ذكرنا سابقًا، فإن الأردن يصدر معظم إنتاجه من الزيتون الطازج إلى إسرائيل، ومن هنالك يصدر إلى أسواق عالمية أخرى، ولا يتوفر لدينا بيانات رسمية حول هذه الأسواق.

الجدول ١١: أكبر مصدري الزيتون الطازج (٢٠١٣)

أكبر مصدري الزيتون الطازج	المرتبة في العالم (٢٠١٣)	الكميات المصدرة بملايين الأطنان (٢٠١٣)	أكبر الأسواق المستوردة				
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
البرتغال	1	14.63	إسبانيا	أنغولا	فرنسا	كندا	البرازيل
الأردن	2	8.14	إسرائيل	الكويت	المملكة المتحدة	السعودية	لا ينطبق
اليونان	3	5.23	السعودية	إيطاليا	ألمانيا	فرنسا	رومانيا وبلغاريا
سوريا	4	3.76					
إسبانيا	5	3.0	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	البرتغال	مالطا

المصدر: حسابات مركز التجارة الدولي بالاعتماد على بيانات (UN COMTRADE)

يشتمل الجدول السابق على قائمة بأكبر الدول المصدر للزيتون الطازج في العام ٢٠١٣ وفق مركز التجارة الدولي بناء على البيانات الصادرة عن (UNCOMTRADE). ونلاحظ أن اليونان، والتي تأتي في المرتبة الثالثة بعد الأردن والتي تصل صادراتها إلى ٦٤% فقط من حجم صادرات الأردن في العام ٢٠١٣، تصدّر إلى السعودية، وهي السوق الأكبر لصادراتها.

أما الجدول الآتي فيظهر أكبر الدول استيرادًا للزيتون في العام ٢٠١٣، إذ يبين لنا الجدول أن السعودية تمثل سوقًا كبيرة محتملة للزيتون الطازج (بشكل نسبي)، فهي في المرتبة السادية في حجم

الواردات من هذه السلعة. ولا تظهر بيانات مركز التجارة الدولي مصادر الاستيراد الأكبر بالنسبة للسعودية، إلا أنّ العديد من المصادر تشير إلى أنها اليونان وتونس وإيطاليا وإسبانيا وتركيا.

الجدول ١٢: أكبر المستوردين للزيتون الطازج (٢٠١٣)

أكبر مستوردي الزيتون الطازج	المرتبة في العالم (٢٠١٣)	الكميات المستوردة بملايين الأطنان (٢٠١٣)	أكبر الأسواق المصدرة (٢٠١٣)				
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
إسبانيا	1	9.85	البرتغال	المغرب	هولندا	اليونان	بلجيكا وإيطاليا
الولايات المتحدة الأمريكية	2	9.18	المكسيك	اليونان	إيطاليا	لا ينطبق	لا ينطبق
إيطاليا	3	7.06	اليونان	إسبانيا	قبرص	ألمانيا	فرنسا
البرتغال	4	4.13	إسبانيا	هولندا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
لبنان	5	3.75	سوريا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السعودية	6	2.1	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
الجزائر	7	1.37	مصر	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

المصدر: مركز التجارة الدولي بناء على بيانات UNCOMTRADE

تمتلك الأردن فرصة ممتازة لاعتبار المملكة العربية السعودية هدفا محتملًا لتصدير الزيتون إليها، خاصة أنّ الأردن تتميز عن سواها من الأسواق بأنها أقرب جغرافيًا إلى السعودية، وهذا يحد من

تكاليف الشحن، بالإضافة إلى وجود نسبة من المواطنين من بلاد الشام الذين يعيشون في السعودية والذين يفضلون الزيتون الأردني بطبيعة الحال.

أما فيما يتعلق بزيت الزيتون، فإن التجارة الخارجية به تبدو أكثر جدوى وأهمية. يحتل الأردن المرتبة ١٩ عالميًا من حيث الكميات المصدرة من زيت الزيتون، ولكنّ الكميات التي يصدرها الأردن، والتي بلغ (١،٦٠٠ طن في العام ٢٠١٣) تعد متواضعة مقارنة بتونس، التي تحتل المرتبة الرابعة، بحجم صادرات بلغ ١٥١،٠٠٠ طن في العام نفسه. وقد بلغت صادرات العالم من زيت الزيتون في العام ٢٠١٣ ما يقارب ١،٦٧ مليون طن في العام ٢٠١٣، وهذا يعني، حسب الجدول، أن إسبانيا وحدها تنتج ٤٢% من صادرات العالم من زيت الزيتون.

الجدول ١٣: أكبر مصدري زيت الزيتون (٢٠١٣)

أكبر مصدري زيت الزيتون	المرتبة في العالم (٢٠١٣)	الكميات المصدرة بملايين الأطنان (٢٠١٣)	أكبر الأسواق المصدرة (٢٠١٣)				
			الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
إسبانيا	1	707.0	إيطاليا	فرنسا	البرتغال	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة
إيطاليا	2	343.8	الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا	فرنسا	اليابان	كندا
اليونان	3	165.5	إيطاليا	ألمانيا	إسبانيا	الولايات المتحدة	كندا
تونس	4	151.0	إيطاليا	إسبانيا	الولايات	فرنسا	المغرب

						المتحدة	
البرتغال	5	105.6	إسبانيا	البرازيل	فرنسا	إيطاليا	أنغولا
تركيا	6	92.1	الولايات المتحدة	إسبانيا	إيطاليا	السعودية	اليابان وإيران
سوريا	9	10.7	السعودية	الكويت	الأردن	إيران	مصر واليمن
لبنان	11	7.09	الولايات المتحدة	السعودية	الإمارات العربية المتحدة	إسبانيا	الكويت وقطر
المغرب	13	6.23	الولايات المتحدة	إسبانيا	الصين	هولندا	بلجيكا وكندا
مصر	17	2.3	إسبانيا	الولايات المتحدة	الجزائر	العراق	إيطاليا
الأردن	19	1.6	السعودية	الإمارات العربية المتحدة	إسرائيل	الكويت	المناطق الحرة وقطر

المصدر: مركز التجارة الدولي بالاعتماد على بيانات UNCOMTRADE

ويظهر الجدول الآتي أكبر مستوردي زيت الزيتون في العالم

الجدول ١٤: أكبر مستوردي زيت الزيتون في العالم (٢٠١٣)

أكبر مستوردي زيت الزيتون	**المرتبة في العالم**	**الكميات المستوردة بملايين**	**أكبر الأسواق المصدرة (٢٠١٣)**				
			الأول	**الثاني**	**الثالث**	**الرابع**	**الخامس**

	(٢٠١٣)	الأطنان (٢٠١٣)					
إيطاليا	1	457.3	إسبانيا	اليونان	تونس	تركيا	البرتغال
الولايات المتحدة الأمريكية	2	281.4	إيطاليا	إسبانيا	تركيا	تونس	الأرجنتين، اليونان، المغرب
إسبانيا	3	117.2	تونس	البرتغال	تركيا	اليونان	إيطاليا
فرنسا	4	113.5	إسبانيا	إيطاليا	تونس	البرتغال	بلجيكا
البرتغال	5	112.3	إسبانيا	تركيا	تونس	فرنسا	إيطاليا
اليابان	9	51.15	إيطاليا	إسبانيا	تركيا	اليونان	تشيلي
أستراليا	10	36.8	إسبانيا	إيطاليا	اليونان	تركيا	لبنان
الصين			إسبانيا	إيطاليا	اليونان	تونس	تركيا
كندا			إيطاليا	اليونان	تونس	تركيا	الولايات المتحدة وإسبانيا
روسيا			إسبانيا	إيطاليا	اليونان	تونس	تركيا
السعودية			تركيا	سوريا	إسبانيا	إيطاليا	تونس وفلسطين
الهند			إسبانيا	إيطاليا	اليونان	تركيا	البرتغال
كوريا			إسبانيا	إيطاليا	تركيا	اليونان	المملكة المتحدة وفلسطين

وبالرغم من أن السعودية هي السوق الأساسي لتصدير زيت الزيتون الأردني، وهي أكبر مستورد لزيت الزيتون في المنطقة، إلا أنها تستورد بشكل أساسي من تركيا وسوريا وإسبانيا وإيطاليا وتونس وفلسطين. وكما هي الحال مع الزيتون الطازج، فإن هذا يظهر أن للأردن فرصة جيدة للتوجه نحو السوق السعودي، وذلك لامتلاك الأردن مزايا إستراتيجية لا يمتلكها المنافسون الآخرون. وتشير البحون الميدانية الكمية إلى وجود مشكلة تتعلق بالطاقة الإنتاجية والتي تعيق قدرة الأردن على تلبية الطلب بشكل مستمر وفعال في الأسواق العالمية، عدا عن الدخول وتشكيل طرف منافس في سوق كبير كالسعودية.

وكما ذكرنا سابقًا، فإن مشكلة الطاقة الإنتاجية تعزى إلى الظروف الآتية:

- التغيرات المناخية والتي تجعل من الصعب تقدير الإنتاج الموسمي بدرجة ملائمة من الدقة
- ضعف التنسيق بين المزارعين والمعاصر
- الحاجة لاستغلال المزيد من الأراضي من أجل زيادة الإنتاج، ويزيد من حدة هذه المشكلة حالة التشظي التي يعاني منها القطاع.

هنالك كذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا وأسواق الشرق الأقصى في اليابان والصين وكوريا، والتي يسيطر عليها أكبر المصدرين في العالم: إسبانيا وإيطاليا. وهنالك كذلك بعض الدول المنافسة للأردن، كتونس، وتركيا ولبنان، والتي ضمنت مواقع منافسة في هذه الأسواق، إلا أنّ هذه الدول لا تعاني من مشاكل في الطاقة الإنتاجية.

ويمكن للأردن أن يستفيد من التركيز على زيادة صادراته في واحد أو أكثر من الأسواق على المدى القصير والمتوسط، خاصة السعودية. وفي المقابل، فإنه من المتوقع أن يستفيد الأردن بشكل كبير من تسويق منتجاته بطريقة تجعلها متميزة عن المنتجات الأخرى (من خلال التركيز على ترويج الزيت على أنه زيت الأرض المباركة على سبيل المثال).

تقييم آليات التسويق

المنتج

أصناف المنتج والمنتجات الفرعية

تنتج إربد الزيتون من صنف النبالي، وهو مناسب لاستخراج الزيت، إلا أنّ المزارعين بشكل عام لا يدركون الفروق بين الأصناف واختلاف الأشجار باختلاف سماتها. وهكذا قام بعض المزارعين بشكل عشوائي بزراعة أشجار الزيتون في إربد من دون التحقق من ملائمة التربة للأشجار المزروعة، كما أنّ نقص الوعي بقضية أصناف الزيتون لم يساعد المزارعين على تحقيق القيمة التنافسية أو تلبية احتياجات السوق لبعض الأنواع المحددة من الزيتون محليًا أو عالميًا.

أضف إلى ذلك غياب مبادرات الاستثمار الحقيقية أو أنشطة المشاريع التجارية للاستفادة من عجم الزيتون أو غيرها من المنتجات الفرعية، مثل صابون زيت الزيتون المصنوع في البيت ومواد العناية بالبشرة، بالإضافة إلى الزيتون المخلل.

وهنالك فرصة في السوق لإدخال عدد من المنتجات المنزلية التي يتم صناعتها من الزيتون، مثل الصابون والزيتون المخلل.

الجودة

يعد الزيتون في إربد، وبالأخص النبالي، مناسبًا لاستخراج الزيت ويمكن كذلك عصره للحصول على زيت بكر ممتاز. إلا أنّ هنالك بعض القضايا التي تؤثر على جودة الزيتون الإربدي مع وجود فرصة كبيرة في الوقت نفسه لتحسين جودته وزيادتها. عادة ما تتم زراعة الزيتون في إربد باتباع طريقة تقليدية مع استخدام الحد الأدنى من الأسمدة والمبيدات الكيميائية، ويعود هذا إلى عدم قدرة المزارعين إلى الوصول إلى الأسمدة العضوية أو المعالجة، عدا عن التكلفة المرتفعة للسماد، ونقص الخبرة التقنية في مجال مكافحة الآفات. ونتيجة لذلك تنخفض تكاليف الإنتاج، وتنخفض الإنتاجية كذلك، وتنتشر الآفات، وخاصة ذبابة الزيتون. ولكن لو عقدنا مقارنة مع الوضع في المناطق الشرقية من الأردن، سنرى أن المزارع هناك أكبر، وتكلفة الإنتاج أعلى والإنتاجية أفضل، وذلك بسبب استخدام الأسمدة ووجود ممارسات زراعية مختلفة فيما يتعلق بالحراثة والبذر والتقليم وغيرها.

أضف إلى ذلك أن قطاع الزيتون في إربد، كما هو حال قطاع الزيتون في الأردن بشكل عام، لم يحقق مؤشرات جغرافية ولم يلجأ نحو الزراعة العضوية، ولذا فإن الزيتون في إربد ليس له سمة جغرافية خاصة، وينطبق هذا الأمر على زيت الزيتون كذلك، مما يحول دون أن يدخل الزيتون وزيت الزيتون الإربدي في أسواق عالمية، كالاتحاد الأوروبي مثلًا، عدا عن المنافسة فيها، وهي أسواق يتوجه المستهلك فيها بشكل أكبر نحو المنتجات العضوية. ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، هنالك ما يعرف

بنظام الاعتماد الأوروبي، وهو نظام يحدد سمات زيت الزيتون المستورد وخصائصه الجغرافية. وهكذا يكون الزيتون وزيت الزيتون الإربدي غير قادر على الدخول ولا المنافسة في مثل هذه الأسواق أمام الزيتون الإسباني أو الإيطالي أو اليوناني في سوق الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

وهنالك قضية أخرى تؤثر على الجودة تتعلق بفترة الانتظار الطويلة حتى يحين موعد عصر الزيتون في العصارة. ففي موسم عصر الزيتون، يذهب المزارعون في إربد، وغيرهم من المستهلكين أصحاب مزارع الزيتون الخاصة، إلى المعاصر، وينتظرون في طوابير طويلة بسبب عدم توفر عدد كبير من المعاصر، وهذا يزيد من مدة الانتظار عندها، وينجم عن هذا زيادة في حموضة الزيتون، خاصة في أول يومين.

أما فيما يتعلق بزيت الزيتون، فهنالك مشاكل تتكرر فيما يتعلق بعملية ما بعد القطف، بالإضافة إلى سوء توقيت نقل الزيتون إلى المعاصر كما ذكرنا سابقًا، والذي من شأنه أن يزيد الحموضة في زيت الزيتون الذي تم إنتاجه.

التسويق

يفتقر إنتاج الزيتون في إربد إلى عمليات التسويق المنهجية والفعالة والتي تساعد المستهلكين، محليا أو دوليًا، على التعرف على زيتون إربد وتحديده. ويعود هذا بشكل أساسي إلى حقيقة أن هذا القطاع ليس قطاعًا منظمًا يعمل فيه مزارعون ذوو إنتاج محدود يفتقرون إلى التنظيم التسويقي والتمثيل والتنسيق. ولا توجد أي مبادرة وطنية حقيقية من شأنها أن تحقق عملية تسويق فعالة وموحدة للزيتون في إربد.

التغليف وملصق المنتج

هذه عمليات غائبة تمامًا تقريبًا عن إستراتيجية التسويق للزيتون وزيت الزيتون في إربد.

السعر

بالرغم من أن أسعار الزيتون وزيت الزيتون في إربد مرتبطة بالعرض والطلب، إلا أنها كذلك تخضع لسيطرة وتأثير تجار الجملة، خاصة في ظل غياب التنظيم بين المزارعين وعدم وجود آلية واضحة لتمثيلهم.

وبما أنّ معظم الإنتاج من الزيتون في إربد هو من صنف النبالي، فإن أسعار الزيتون وزيت الزيتون تكون متشابهة تقريبًا. إلا أنّ إستراتيجية التسعير لدى المزارعين والمنتجين غير موجودة أو غير واضحة،

ويعد هذا ضعفًا في سلسلة القيمة للزيتون، وذلك يعود كذلك إلى غياب التنظيم بين المزارعين وعدم وجود هيئة تمثلهم، إذ يعتمد وضع الأسعار من قبل المزارعين على قوة وتأثير تجار الجملة.

كما أن تفضيل المزارعين للعمل بشكل منفرد يترتب عليه غياب المبادرات المشتركة بين المزارعين، كتأسيس هيئة أو جمعية تمثلهم، وبغياب هذا التمثيل والتعاون بين المزارعين، فإن عمليات القطف والتسويق ستزداد صعوبة في المستقبل.

الترويج

بالكاد تلحظ أي جهود لترويج الزيتون وزيت الزيتون في إربد، ويعود هذا بشكل أساسي إلى غياب المعرفة العملية بالتسويق والإدارة، فالزراعة تعد عملًا لتحقيق الاكتفاء وتأمين الحد الأدنى من المستلزمات، ولا ينظر إليها على أنها مؤسسة أعمال حقيقية، وإنما وحدة إنتاج زراعية وحسب، إذ لا يوجد أي هيئة متخصصة بتسويق هذه المنتجات.

تحديات أخرى متعلقة بالترويج:

- هنالك حاجة للمشاركة الفعالة في المعارض الإقليمية والدولية، وقد أعرب المزارعون عن رغبتهم القوية في التعرف على أهم المعارض التجارية للزيتون محليا وإقليميا ودوليًا، كما أكدوا علىرغبتهم في المشاركة بشكل أكثر فعالية في هذه المعارض برعاية الجمعية.
- النقص في معارض ومهرجانات الزيتون الوطنية في الأردن، وعدم وجود أي مبادرة من أجل تنظيم فعالية خاصة بالزيتون وزيت الزيتون في إربد.
- عدم وجود روابط واضحة وفعالة بين وسائل الإعلام المحلية والإقليمية لأغراض الترويج للزيتون وزيت الزيتون في إربد.

قنوات التوزيع

يتم توزيع الزيتون عادة ونقلها إلى أسواق الجملة. وهنالك ثلاثة أسواق جملة رئيسية في كل من عمان وإربد والزرقاء. ولا تتوفر بيانات دقيقة بخصوص الكميات التي يتم توزيعها وحصة كل قناة من قنوات التوزيع، إلا أنه وبشكل عام يتم توزيع معظم الزيتون على أسواق الجملة.

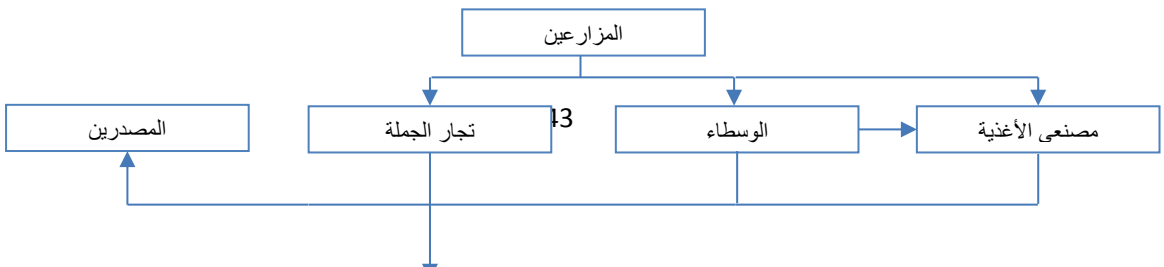

ويشير الشكل السابق إلى أن قنوات التوزيع تتبع الطرق التالية:

١. المزارعون إلى تجار الجملة (أسواق الجملة) ومنهم إلى تجار التجزئة ومنهم إلى المستهلك
٢. المزارعون إلى وسطاء ومنهم إلى شركات تصنيع (تبيع إلى المصدرين و/أو تجار السوق المحلي) أو التجار إلى المستهلك
٣. المزارعون إلى شركات التصنيع ومنهم إلى المصدرين و/أو تجار السوق المحلي.

وفي ظروف أخرى وإن كانت ليست شائعة يقوم المزارعون بالبيع مباشرة للمستهلكين.

كما يظهر الشكل السابق أن قنوات التوزيع لا تتيح المجال للمزارعين للوصول إلى تجار التجزئة أو المصدرين أو المستهلكين والبيع مباشرة لهم. وتنبع القوة التفاوضية لدى تجار الجملة والوسطاء من عدم وجود تنسيق بين المزارعين وغياب هيئة تمثلهم، وهذا يجعل موقفهم ضعيفًا أمام القوة التفاوضية لتجار الجملة، وبالمحصلة يكون هامش الربح لديهم ضعيفًا. والأمر سيّان تقريبًا عند الحديث عن زيت الزيتون، إلا أنّ التأثير هنا يكون من قبل أصحاب المعاصر وتجار الجملة أيضًا. وهذا يعني أن المزارعين حاليا لا يحققون أرباحًا كبيرة من عصر الزيتون وذلك لأن هامش الربح الأكبر يذهب للمعاصر وتجار الجملة. ويوضح الجدول الآتي التحديات التي تواجه مزارعي الزيتون في إربد وفق قنوات التوزيع التي تم ذكرها:

القنوات	عوامل النجاح الأساسية/متطلبات السوق	التحسينات المطلوبة	العوائق أمام تحقيق التحسينات
أسواق وتجار الجملة	زيادة هامش الربح للمنتجين/المزارعين من خلال	زيادة القدرة على التفاوض التسويق وصورة المنتج	

	منهجية أفضل للتسعير		
الوسطاء	القوة التفاوضية	القدرة على التفاوض بشأن الأسعار مع الوسطاء في فترات العرض المختلفة التسويق وصورة المنتج	
المعاصر	المقدرة على العصر في فترة زمنية أقل	القوة التفاوضية	
المصدرون (للأسواق الإقليمية)	ابتكار المنتجات	طرح منتجات جديدة في السوق المنتجات جاهزة التغليف	عدم المعرفة بأفكار لتسويق المنتج ضعف المعرفة بتفضيلات المستهلك التكلفة العالية للتغليف الحديث
	الصورة المتسقة للمنتج	تحسين ممارسات الإنتاج والمرحلة التالية للقطف	غياب الاستثمار في عمليات القطف الآلية نقص المعرفة العملية الخاصة بالأسمدة والمبيدات
	زيادة أصناف المنتجات	تقديم أصناف جديدة ملائمة لطبيعة التربة وتفضيلات المستهلك	نقص المعرفة بتفضيلات المستهلك نقص المعرفة بأصناف المنتجات
	القدرة على التسليم	زيادة الإنتاجية وتحسين عمليات ما بعد القطف	غياب الاستثمار في عمليات القطف الآلية نقص المعرفة العملية الخاصة بالأسمدة والمبيدات

تحليل سووت

يلخص تحليل سووت الآتي النتائج التي تم التوصل إليها في دراسة تحليل السوق:

نقاط القوة	نقاط الضعف
• القرب الجغرافي من الأسواق الأساسية، مثل السعودية وبقية دول الخليج العربي، وهذا يعطي أفضلية إستراتيجية للأردن على المنافسين • تتمتع أنواع النبالي والرصيع المنتجة في إربد بإمكانات تجارية جيدة وتعد من بين الأنواع ذات الجودة والمذاق الجيدين • يفضل المستهلك الأردني المنتجات المحلية حين يكون متأكدًا من الجودة • التحديث الذي طرأ مؤخرًا على المعاصر قد زاد من جودة عمليات استخراج زيت الزيتون وساعد على تسهيل عمليات الإنتاج الكبيرة • زيادة العمالة الجيدة التي توفرت مؤخرًا مع مقدم اللاجئين السوريين حيث يتمتعون بمهارات للتعامل مع مرحلة ما بعد القطف	• التشظي الحاصل في قاعدة إنتاج الزيتون (المزارع صغيرة وهذا يحول دون تحقيق الكفاءة). ويؤدي ذلك إلى عدم المقدرة على القيام بأنشطة التسويق بشكل مشترك ووضع معايير محددة لعمليات الإنتاج، مما يؤدي إلى تباين في جودة الزيتون المنتج وعدم الاتساق في الأصناف التي تذهب إلى الأسواق. • التذبذب في حجم الإنتاج وعدم القدرة على التسليم المنتظم لأسواق التصدير • ممارسات الإنتاج المكثف والتي تزيد من تكلفة الإنتاج • نقص المعرفة والوعي بين المنتجين بخصوص معايير الجودة في السوق (مقابل معايير الجودة التقليدية والمتعلقة بشكل خاص بسوق زيت الزيتون) • نقص المعرفة العملية بين المنتجين بخصوص الأنواع المتعددة من المبيدات والأسمدة • التغليف غير الملائم • عدم تحديد المؤشر الجغرافي لمنتجات إربد من الزيتون وزيت الزيتون والزيتون المنتج عضويا • الأداء التسويقي الضعيف • ضعف الترويج الفعال والموحّد • ضعف التنسيق بين المنتجين والمعاصر مما يسبب التأخير في عصر الزيتون • الأسعار المحلية المنخفضة مقارنة بالتكلفة

	• نقص التدفق النقدي لدى المنتجين/المزارعين وضعف التخطيط المالي • التخطيط المحدود للإنتاج والمحصول مما يحول دون الانتظام في العرض
الفرص	**التهديدات**
• ازدياد الطلب على المستوى الإقليمي وذلك بسبب الزيادة في السكان وارتفاع الوعي الصحي، ووجود فرصة ممتازة للتوسع في التصدير إلى السعودية وأسواق الخليج العربي • فرصة استهداف قطاعات أكبر في أسواق جديدة من خلال التركيز على بناء العلامة التجارية (مثل: زيت من الأرض المباركة) • الفرص المرتبطة بالتعاون بين صغار المزارعين/المنتجين، مثل القدرة على التسويق المشترك وبناء العلامة التجارية، وتنسيق المشتريات للمواد الخام والمصادر، بحيث يمكن الحصول عليها بأسعار وشروط أفضل، والحد من تكاليف الإنتاج والتسويق، بالإضافة إلى التحسين العام على التغليف والجودة.	• التغير في الظروف المناخية وتناقص معدلات هطول الأمطار • تهديد التنافس في أسواق الخليج العربي • احتمال زيادة الأثر السلبي للوضع السياسي والأمني في سوريا وغيرها من دول الجوار على القطاع الزراعي في الأردن • التضخم وضعف القدرة الشرائية بين المستهلكين المحليين واحتمال ضعف الإقبال على المنتج المحلي وتفضيل المنتج المستورد الأقل تكلفة • القضايا المتعلقة بثقة المستهلك بالمصانع والمنتجين المحليين لزيت الزيتون والتي قد تدفع المستهلكين نحو شراء زيت زيتون مستورد وغير مفضل ولكنه أكثر "سلامة".

نتائج أساسية وخلاصة

تظهر نتائج البحث ونتائج تحليل سووت أن قطاع الزيتون في الأردن بشكل عام وفي إربد بشكل خاص يتمتع بفرص جيدة لتحقيق النمو والتوسع، خاصة في ظل التطورات الأخيرة التي شهدها القطاع مؤخرًا والتحديث الذي طرأ على معاصر زيت الزيتون. ونظرًا للموقع الجغرافي المتميز للأردن، فإنها

تحظى بأفضلية لوجستية على تركيا وتونس ولبنان وسوريا فيما يتعلق بالتنافس على التصدير لدول الخليج العربي وبالأخص المملكة العربية السعودية. وتكمن فرص نمو هذا القطاع في أن المستهلكين في الأسواق المحلية والإقليمية باتوا أكثر وعيًا من الناحية الصحية، ولذلك فإنهم يحاولون اعتماد أساليب صحية في الحياة واستخدام المنتجات الغذائية المفيدة للصحة. ومن المتوقع أن يساعد تعزيز المؤشر الجغرافي وزيادة الإنتاج العضوي للزيتون في إربد على زيادة القدرة التسويقية لهذه السلعة في أسواق جديدة.

إلا أنّ هذاالقطاع يعاني من عدد من نقاط الضعف التي تحول دون تحقيق إمكاناته بشكل كامل. وهذه الجوانب تتعلق بحالة التشظي الموجودة في القطاع، وتوافر العمالة ومهارتها وأخلاقيات العمل، والتسويق وبناء العلامة التجارية، والتغليف والتخزين وضعف التنسيق مع المعاصر بالإضافة إلى ضعف التخطيط المالي والإداري. وهنالك عدد من التحديات والتهديدات التي تؤثر سلبًا وبشكل متزايد على القطاع، ومنها الوضع السياسي غير المستقر في المنطقة، والتغير المناخي وتذبذب معدلات هطول الأمطار، وزيادة التنافس في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى بعض التحديات المرتبطة بالسوق المحلي والمتعلقة بتراجع ثقة المستهلك وقدرته الشرائية.

ومن أجل تعزيز فرص القطاع في تحقيق النمو والحفاظ عليه، فإن تحليل تووس (TWOS) وهو أحد الأشكال الأخرى لتحليل سووت، يقدم بعض التوصيات التي تساعد القطاع على تعزيز نقاط القوة لديه من خلال استغلال الفرص، وكيفية استغلال نقاط القوة لتجنت التهديدات المحتملة، وتجاوز نقاط الضعف من خلال الاستفادة من الفرص، والحد من تأثير نقاط الضعف وتجنب التهديدات المحتملة.

	نقاط القوة الداخلية + الموقع الجغرافي + الأصناف الجيدة ذات الجودة والمذاق الجيد + تفضيل المستهلك المحلي + المعاصر الحديثة + توفر العمالة الماهرة	- التشظي في القطاع - عدم وجود مؤشر جغرافي للمنتج - الإنتاج المحدود نسبيًا - الإنتاج المكثف من قبل العمال - ضعف التنسيق مع المعاصر - ضعف المعرفة بالتسويق - الضعف في بناء العلامة

		التجارية والتغليف - ضعف المهارات التقنية المتعلقة بالزراعة ومكافحة الآفات
الفرص الخارجية الأساسية + توسيع الصادرات إلى السعودية ودول الخليج + التركيز على علامة "الأرض المباركة" + الفرص الاقتصادية والتسويقية التي قد تتوفر في حال تحقق التعاون والتنظيم في القطاع	• وضع وتطبيق خطة تسويقية تستهدف السوق السعودي • طرح منتجات فرعية جديدة تستهدف قطاعات أوسع من المستهلكين المحليين • اعتماد صيغة "الأرض المباركة" كصورة للمنتج • تأسيس معرض لمنتجات إربد من الزيتون للمستهلك المحلي	• التسليم المنتظم للمنتج وتجهيز مخازن ملائمة تساهم في تحسين المبيعات • تأسيس جمعية تعاونية للمزارعين لتحقيق الأهداف الآتية: (١) تحقيق اقتصاديات السعة من خلال المشتريات المشتركة (٢) تعزيز التنسيق مع المعاصر لزيادة إنتاجية الزيت • إنشاء المعاصر المتنقلة لتعزيز الإنتاجية من الزيت • تعزيز قدرات المزارعين فيما يتعلق بالتخطيط الزراعي وحراثة الأرض واستخدام الأراضي الوعرة
التهديدات الخارجية الأساسية - التغيرات المناخية (التذبذب في معدل هطول الأمطار) - التنافس - تراجع ثقة المستهلك المحلي	• تقديم أسعار/شروط مناسبة للمستوردين • تعزيز التواصل التسويقي مع المستهلك المحلي	• تحسين أساليب وتقنيات جمع وتخزين مياه الأمطار والمرافق الخاصة بذلك • وضع المؤشر الجغرافي لمنتجات الزيتون في إربد • فرض الرقابة على استخدام المبيدات والأسمدة

إستراتيجية التسويق والتوصيات

الحاجة لتطوير آليات التسويق والتوصيات المتعلقة بذلك

يقدم الجدول الآتي ملخصًا بالاحتياجات الخاصة بعملية التسويق والتوصيات المقدمة لمزارعي الزيتون في إربد وذلك بالاعتماد على نموذج المزج التسويقي (4 Ps):

المنتج		
التحسينات المطلوبة	التحديات أمام تحقيق التحسينات	التوصيات
حراثة الأرض (فيما يتعلق بكفاءة الإنتاج)	• نقص المعرفة التقنية في الجوانب المتعلقة بمكافحة الآفات وتوزيع المغذيات	• مساعدة المزارعين في بناء القدرات فيما يتعلق بأفضل الممارسات لمكافحة الآفات وتوزيع المغذيات
التعامل مع مرحلة ما بعد القطف (الجودة وكفاءة الإنتاج)	• الأساليب التقليدية للتعامل مع المحصول بعد القطف • ضعف التحكم والمراقبة	• مساعدة المزارعين في بناء القدرات للتوصل إلى أفضل الممارسات في مرحلة ما بعد القطف • تطوير خطة عمل للجمعية التعاونية المقترحة من أجل تقديم خدمات ما بعد القطف للمزارعين • التقدم بوثيقة لاقتراح خطة عمل لتطبيق التعليمات الخاصة بمرحلة ما بعد القطف
بناء العلامة التجارية	• غياب العلامة المميزة للزيتون وزيت الزيتون المنتج في إربد • ضعف التسويق الجماعي والترويج الإستراتيجي لمنتجات	• تطوير إستراتيجية مشتركة للترويج تعتمد على فكرة "زيت الأرض المباركة" • التعاون مع الجمعية الأردنية

	الزيتون في إربد، ويعود ذلك أساسًا لعدم تنظيم المزارعين وغياب جهة تمثلهم	لمصدري منتجات الزيتون (JOPEA) والجمعية المقترحة من أجل ضمان اعتماد الإستراتيجية وتطبيقها
التغليف	• نقص المعرفة العملية بالتغليف المناسب • تكلفة التغليف المناسب	• العمل مع JOPEA لإعداد دراسة تقنية وتصاميم متعددة لاعتمادها من أجل التغليف • العمل مع الجمعية المقترحة من أجل تطوير خطة للمشتريات الجماعية
الأسعار		
التحسينات المطلوبة	التحديات أمام تحقيق التحسينات	
طريقة التسعير المفروضة في السوق المحلي	• القدرة التفاوضية التي يتمتع بها تجار الجملة في ظل غياب أي جهة تمثل المزارعين	• تأسيس جمعية لمزارعي الزيتون في الأردن، وتحديد أدوارها وعملياتها في إطار خطة عمل واضحة
التسويق		
حملات التسويق غير فعالة	• عدم وجود هيئة تمثل المزارعين وغياب التمثيل التسويقي لديهم	• العمل مع JOPEA للتوصل إلى سبل جديدة للاستفادة من معرض الزيتون السنوي • تطوير خطة تسويقية بالإضافة إلى خطة بناء العلامة التجارية تستهدف المستهلك المحلي
المكان (التوزيع)		
التحسينات المطلوبة	العوائق أمام تحقيق التحسينات	

زيادة القدرة على الوصول إلى تجار التجزئة والمتاجر الكبيرة	• ضعف القدرة التفاوضية لدى المزارعين في ظل غياب الجهة التي تمثلهم	• تأسيس جمعية لمزارعي الزيتون في إربد، وتحديد أدوارها وعملياتها في إطار خطة عمل واضحة • يجب أن تتمثل مهمة الجمعية المقترحة في إيجاد رابط بين المزارعين ومتاجر التجزئة الكبيرة.
زيادة هوامش الربح لدي المزارعين عند البيع لتجار الجملة والوسطاء	• ضعف القدرة التفاوضية لدى المزارعين في ظل غياب الجهة التي تمثلهم	
المنتج		
التحسينات المطلوبة	العوائق أمام تحقيق التحسينات	التوصيات
أوقات الوصول إلى معاصر الزيتون	• ضعف التنسيق مع المعاصر وغياب البرامج الواضحة لترتيب عملية العصر بسبب عدم وجود جهة تمثل مزارعي الزيتون • عدم وجود المعاصر المتنقلة	• تعيز دور JOPEA وإنشاء الجمعية المقترحة التي تهدف إلى تمثل المزارعين • شراء المعاصر المتنقلة • وضع خطة تشغيلية لتعزيز التنسيق بين المزارعين والمعاصر من خلال التعاون مع JOPEA

فرص الأعمال/مبادرات القيمة المضافة للسيدات وصغار المنتجين

فرص مقترحة للأعمال ومبادرات القيمة المضافة

يقدم الجدول الآتي وصفًا لأفكار أعمال ومبادرات مقترحة يمكن أن يديرها السيدات وأصحاب المشاريع
الصغيرة في إربد:

المبادرة المقترحة	تأسيس جمعية تعاونية لأعمال التسويق والترويج وشراء اللوازم لمزارع الزيتون الصغيرة والمتوسطة في إربد
الوصف والأهداف	تتلخص الفكرة في إنشاء جمعية لمزارع الزيتون الصغيرة والمتوسطة في إربد والتي يمكن تمكينها لأداء المهمات الأساسية الآتية: • القيام بأنشطة التسويق والترويج المشتركة والتي تشتمل كذلك على أنشطة بناء العلامة التجارية والبيع. ويمكن للجمعية المقترحة أن تعمل بالتعاون مع JOPEA فيما يتعلق بعمليات التسويق والترويج. • عمليات شراء اللوازم والمواد الخام والتغليف وذلك من أجل تحقيق اقتصادات السعة للمزارعين الأعضاء • توزيع منتجات المزارعين الأعضاء بشكل مباشر على تجار التجزئة والأسواق التجارية والفنادق والمطاعم في الأردن. • أن تكون هيئة ممثلة للمزارعين الأعضاء والانخراط في عمليات التفاوض مع تجار الجملة • التعامل مع القضايا المتعلقة بالعمالة والتعاقد مع العمال المحليين والسوريين والمصريين. • تسجيل زيتون إربد وفق المؤشرات الجغرافية بالتنسيق مع JOPEA • العمل مع JOPEA من أجل تسهيل العمل مع معاصر الزيتون والتنسيق معها • التحقق من معايير جودة منتجات المزارعين الأعضاء • التحقق من اتباع أساليب تغليف ملائمة • إعداد غرفة عرض لبيع منتجات المزارعين الأعضاء مباشرة للمستهلكين بالإضافة إلى ما سبق، فإن الجمعية المقترحة يمكن أن توظف النساء وتعمل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى وذلك من أجل تقديم منتجات جديدة وفق

	سياسة ترويج محددة، وفيما يلي أمثلة على هذه المنتجات: • عبوات جديدة تشتل على زيت زيتون للاستخدام المنزلي عالي الجودة (٢٥٠-٥٠٠ مل) • صابون الزيتون المصنوع في المنازل • الزيتون المكبوس في عبوات للاستهلاك المنزلي (٠،٥ كجم- ٥ كجم) • توفير خدمات القطف ومرحلة ما بعد القطف (الفرز والوزن) للمزارعين الأعضاء
الجهات المستهدفة	يمكن أن يشرف على عمل هذه الجمعية المقترحة مجموعة من صغار المنتجين في إربد.
الأسواق المحتملة	يجب أن تخضع منتجات الجمعية المقترحة لعملية ترويج موحدة ويمكن توزيعها على الجهات التالية: • تجار التجزئة • الأسواق الاستهلاكية • الفنادق والمطاعم ويمكن في مرحلة سابقة عند زيادة الإنتاج واستخدام المعاصر المتنقلة أن يتم استهداف تجار الجملة والمصدرين. كما يمكن أن تنشئ الجمعية المقترحة غرفة عرض لبيع المنتجات مباشرة للمستهلكين.

المبادرة المقترحة	توفير معاصر الزيتون المتنقلة
تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء شركة أو جمعية من السيدات أو أصحاب المشاريع الصغيرة من أجل تشغيل معصرة زيتون متنقلة لإنتاج زيتون بكر ممتاز في إربد. وتتمثل الفكرة في تزويد هذه الشركة/الجمعية بالآليات المتطورة التي تتيح عصر الزيتون في أي موقع في محافظة إربد.	

وسيسهم ذلك في الحد من المشاكل المتعلقة بعصر الزيتون في المحافظة وذلك من خلال جلب المعصرة إلى المزرعة وعصر الزيتون فيها. كما سيساعد ذلك في إنتاج زيت عالي الجودة وذلك بسبب تقليص الفترة بين القطف والعصر. كما ستقلل هذه العملية من تكاليف استئجار المعاصر التقليدية، وبالتالي تدني تكلفة العصر لكل عبوة. ويمكن التسويق للزيت عالي الجودة الذي ينتج من خلال هذه المعاصر المتنقلة في الأسواق الاستهلاكية المتخصصة أو الراقية في عمّان.	
الفئة المستهدفة	يمكن أن يشرف على إدارة هذه المعاصر المتنقلة مجموعة من السيدات أو مجموعة من صغار المنتجين في إربد. وهي تستهدف المزارع محدودة الإنتاج في المحافظة.
الأسواق المحتملة	يجب أن تخضع منتجات الجمعية المقترحة لعملية ترويج موحدة ويمكن توزيعها على الجهات التالية: • تجار التجزئة • الأسواق الاستهلاكية • الفنادق والمطاعم ويمكن في مرحلة سابقة عند زيادة الإنتاج واستخدام المعاصر المتنقلة أن يتم استهداف تجار الجملة والمصدرين.